النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 623 ■ من 9 الى 15 أكتوبر 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

ميزانيات المغرب وسياساته المالية: مخططات لإنتاج الفقر وخدمة الرأسمال

09 08 07

امينة جبار :

ضيف العدد

لا سبيل أمام الشعب وفئاته المتضررة والضحايا إلا النضال ومزيد من الصمود والمقاومة

15

راهن نضال الشعب المغربي ودور اليسار المناضل

06

جيل Z 212 واحتجاجات الشباب في المغرب: من الفضاء الرقمي إلى الشارع

12

كلمة العدد:

قمع التنظيمات المعارضة والحريات لتمرير السياسات اللاشعبية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي

بعد «جيل» الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لم تتغير الطبيعة القمعية للنظام، إن قمع القوى المعارضة التقدمية والديمقراطية من جمعيات ونقابات وتنسيقيات وفصائل طلابية وتنظيمات شبيبية وأحزاب سياسية وترهيب الشباب من العمل المنظم، ومنع التنظيمات وحضرها العملي وحصارها، ورفض تسلم الملفات القانونية لتنظيماتها ورفض تسليم وصولات الايداع لفروعها، ومنعها من الأنشطة في الفضاءات والقاعات العمومية، ومنعها من تنظيم المخيمات والمحاضرات والندوات.

وجعل القواد والباشوات وعمال الأقاليم والولاة وأعوان السلطة، هم والتعليمات لا القانون، من يتحكم في طريقة تصريف قوانين الحريات العامة وقوانين الجمعيات والنقابات والأحزاب حيث لهم الضوء الأخضر لخرقها ومنع هذه القوى أو تلك أو حرمانها من حقوقها القانونية في ممارسة أنشطتها بدون أدنى تعليل قانوني كما يتم منعها من ولوج الإعلام العمومي المؤدى من جيوب الشعب.

وفي المقابل صناعة أحزاب رجعية وهمية وتنصيب رموز الفساد على قيادتها وضخها بالمال العمومي والخاص وفتح كل الفضاءات أمامها بما فيها الإعلام العمومي، إضافة إلى قمع التظاهر السلمي واستعمال أساليب غريبة وغير قانونية في فض التجمعات تعبر عن درجة عليا من الاحتقار للمواطنة (الرمي بالحجارة – الدهس – الاعتماد في الاعتقال على عناصر تفتقد الصفة الضبطية، الاهانة السب والقذف جاري به العمل، الاعتقال في زنازن تفتقد لكل احترام لقواعد معاملة السجناء، الضرب والتعذيب ...)

وإغلاق كل فضاءات حرية التعبير وملاحقة الشباب والمناضلين المنظمين والغير منظمين والصحافيين الأحرار بواسطة البحث المحيطي البوليسي والتشهير بهم والمس بأعراضهم وعقابهم مهنيا بل اعتقالهم والجز بهم في السجون بأحكام خيالية والحكم على النيات لا الأفعال.

إلى جانب الهجوم الكاسح على المكتسبات الاجتماعية القليلة وضرب الحقوق النقابية ومنعها بالقانون المتسلط (تجريم الحق في الضراب ...) والاجهاز على حقوق العمال تشريعيا وعمليا وإغراق الأحياء ببنيات سلطوية مستأسدة على المواطنين مع ما يرافق ذلك من فساد وإفساد شامل ، واستقبال مجرمي الكيان الصهيوني وفسح المجال للصهاينة للعبث في مفاصل الدولة والمجتمع عبر عملائهم المحليين والسماح لهم بتملك الأراضي وإقامة المشاريع وحماية أنشطة تبييض جرائم الإبادة الجماعية والعمل على تخريب الذاكرة الوطنية المناهضة للصهيونية والكيان الدخيل وفتح الفضاءات للأنشطة الصهيونية تحت الإشراف الرسمي في تحد سافر للشعب ...

إضافة إلى فرض دستور ممنوح وصناعة الخريطة الانتخابية في دهاليز وزارة الداخلية والأجهزة وتسليم الجماعات لمافيات المال وتابعيهم ، وتجاهل كون 80% من المواطنين قاطعوا الانتخابات بما يلغي كل شرعية سياسية لها

هذه مظاهر لغيض من فيض عن العنف السلطوي للدولة منذ نهاية التسعينات إلى اليوم...

واليوم ومع مبادرة حراك جيل z ، تستمر نفس الممارسات ونفس أساليب القمع والمنع والحصار وامتهان الكرامة بل ينضاف إليها بشاعة العديد من الأفعال التي كانت في السابق لكن كانت تحجبها عين الكاميرا الغائبة عند الأجيال السابقة.

إن العنف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والنفسي الممارس على الجماهير الشعبية عموما وعلى الشباب المقصي وصل حدا لا يطاق وأعمق تجلياته ما يقع في ميدان الصحة حيث معاناة كل الأسر المغربية الكادحة وحتى شرائح من الطبقة المتوسطة من الافتراس والجشع الذي يميز القطاع الخاص في هذا المجال. يليه التعليم وتعميم الجهل...

أمام هذا التشخيص المختصر، هل تكفي المرافعة والنضال لتغيير الأوضاع في ميدان من الميادين حتى ولو بالانتفاضة؟ هل يمكن تغيير الوضع الصحي والتعليم وتنمية التشغيل الحقيقي بدون تغيير السياسات المتبعة؟ هل يمكن تغيير السياسات المتبعة بدون تحديد المسؤوليات عن الأوضاع؟ هل يمكن تحديد المسؤوليات الطبقية والسياسية والفردية بدون مسائلة الاستبداد والحكم الفردي المطلق؟ ألا يعتبر استمرار الحكم الفردي المطلق أحد أهم أسباب غياب المحاسبة والإفلات من العقاب واستئساد الفساد والمافيا المخزنية وإطلاق جشع القطاع الخاص على الشعب الفقير وقهره اجتماعيا؟

إنه لمن الوهم فصل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عن الخلفيات الطبقية والسياسية كما أنه من الوهم المراهنة على تصحيح الأوضاع من طرف صانعيها: فاقد الشيء لا يعطيه.

هذا كل ما في الأمر...

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة:** 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 /104

بيان مشترك:

في الذكرى الثانية لانطلاق طوفان الأقصى العظيم، المجد للمقاومة والنصر لفلسطين

في السابع من أكتوبر سنة 2023 وجهت المقاومة الفلسطينية ضربة عسكرية موجعة للكيان الصهيوني، فكانت إيذانا لشوط جديد من المواجهة التاريخية المباشرة بين الشعب الفلسطيني المكافح والعدو الصهيوني. وبعد سنتين من الصمود والمقاومة في وجه حرب الإبادة الوحشية وعشرات الآلاف من الشهداء والتدمير الفظيع والتضحيات الجسام، يتأكد أن طوفان المقاومة نجح في جعل القضية الفلسطينية تتبوأ مركز الصدارة على الصعيد العالمي وفي لف أحرار العالم حولها وتحريك عدد هام من الدول لصالحها.

كما كان للمقاومة الفضل في فضح الطبيعة التوسعية للكيان الصهيوني العنصري القائم على الاستعمار والاستيطان الإحلالي. كما عرى طوفان الأقصى حقيقة الدول الإمبريالية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن كشف وتعرية مستوى العجز أو التواطؤ للكثير من الأنظمة العربية والإسلامية.

في الذكرى الثانية لانطلاق طوفان الأقصى العظيم، تتوجه الأحزاب والمنظمات الموقعة أسفله؛

1) بتحيات الفخر والتقدير والاعتزاز بالشعب الفلسطيني الصامد المتشبث بأرضه وبمقاومته الوطنية الباسلة بكل فصائلها ولكل جبهات الإسناد في اليمن ولبنان والعراق.

2) تؤكد أن طوفان الأقصى حق مشروع ورد طبيعي على الاحتلال والحصار الشامل على غزة وعلى الاستيطان الزاحف والضم والعربدة في الضفة الغربية والقدس والداخل المحتل وملف الأسرى ومأساة اللاجئين، بما يؤكد عدالة ومشروعية كفاح الشعب الفلسطيني من أجل التحرير والعودة وبناء الدولة الديمقراطية العلمانية وعاصمتها القدس.

3) تحيي موقف المقاومة الفلسطينية واللبنانية بالتمسك بسلاحها في وجه الاحتلال والعدوان الصهيوني.

4) تجدد العهد على الاستمرار في النضال الدؤوب ضد الاستبداد والتطبيع مع الكيان المجرم ودعم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

5) تحيي حرائر العالم وأحراره وهبتهم الرائعة لإسناد فلسطين قضية وشعبا ومقاومة، وتدعوهم لمواصلة الجهود من أجل مقاطعة كيان الاحتلال وعزله باعتباره كيانا فاشيا عنصريا معاد للإنسانية.

6) تدعو الجماهير والقوى الوطنية والتقدمية في منطقتنا إلى تحمل المسؤولية في هذه اللحظة التاريخية الدقيقة التي يهدد فيها كيان الاحتلال كل المنطقة وشعوبها في إطار "مشروع الشرق الاوسط الجديد" الذي يتجه لاعادة تشكيل المنطقة ومزيد تفتيتها لمزيد إحكام السيطرة عليها، ويدعوها إلى خوض معركة تجريم التطبيع كأحد أهم محاور الإسناد لفلسطين والدفاع عن الشعوب والأوطان.

عاشت فلسطين حرة من النهر إلى البحر.

النصر للمقاومة والمجد للشهداء.

7 أكتوبر 2025

الأحزاب والمنظمات الموقعة:

-حزب النهج الديمقراطي العمالي. المغرب.
-حزب العمال. تونس.
-حزب العمال الموريتاني.
-الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
-تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان بالصحراء الغربية.
-الحركة التقدمية الكويتية.
-الحزب الشيوعي الأردني.
-حزب التحالف الشعبي الاشتراكي. مصر
-حزب الشعب الديموقراطي الأردني.
-حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني.
-الحزب الشيوعي اللبناني.
-حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد. تونس.
-الحزب الاشتراكي. تونس.

حزب النهج الديمقراطي العمالي يدين بشدة استمرار اختطاف الرفيق عزيز غالي والتعذيب والتنكيل به وبنشطاء أسطول الصمود

الرفيق عزيز غالي يتعرض للاحتجاز والتعذيب في سجون الكيان الصهيوني النازي رفقة مجموعة من النشطاء المشاركين في أسطول الصمود العالمي

يتابع حزب النهج الديمقراطي العمالي باستنكار شديد وغضب كبير ما تعرض له المشاركون والمشاركات في أسطول الصمود العالمي لفك الحصار عن قطاع غزة الفلسطيني، منذ الهجوم العنيف عليه من طرف الجيش الصهيوني في المياه الدولية وهو متجها نحو المياه الاقليمية لقطاع غزة، ليقتاد المشاركين/ات في الأسطول الى سجن بصحراء النقب الفلسطينية حيث تعرضوا لأبشع أنواع التنكيل من طرف الآلة القمعية الصهيونية تحت الإشراف المباشر لمجرم الحرب الصهيوني بنغفير إليعيزر.

وعلمنا من الفريق القانوني لأسطول الصمود أن المختطفين/ات تعرضوا لأبشع أشكال التعذيب والعنف قبل ترحيل جزء منهم/ن الى بلدانهم والاحتفاظ ببعضهم/ن رهن الاحتجاز، وضمنهم الرفيق عزيز غالي الرئيس السابق للجمعية المغربية لحقوق الانسان وعضو اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي، في ظروف قاسية يتعرضون فيها لكل أنواع التعذيب والتنكيل والممارسات الحاطة بالكرامة انتقاما منهم/ن على صمودهم/ن ومواقفهم/ن الداعمة للشعب الفلسطيني وفك الحصار عن غزة.

إننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي إذ ندين بشدة استمرار اختطاف الرفيق عزيز غالي والتعذيب والتنكيل به وبالنشطاء المشاركين/ات في أسطول الصمود العالمي من طرف جيش الكيان الصهيوني المجرم، ونطالب بإطلاق سراحهم/ن فورا فإننا نؤكد على ما يلي:

– نعتبر مبادرة أسطول الصمود الدولي لفك الحصار عن قطاع غزة ملحمة تاريخية في دعم نضال الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة المستمرة وثمرة انتصار الضمير العالمي للحق الفلسطيني في المقاومة والحرية والاستقلال.

– نحي عاليا الدعم والتضامن الشعبي الدولي الذي رافق مبادرة أسطول الصمود والذي ما يزال مستمرا وضمنه دعم الشعب المغربي المتواصل.

– ندين صمت الدولة المغربية وهي مسؤولة عن مصير الرفيق عزيز غالي والنشطاء المغاربة المحتجزين معه لدى الكيان الصهيوني وعن ضمان سلامتهم والعمل على الافراج عنهم وإعادتهم الى وطنهم المغرب سالمين.

– نؤكد على استعدادنا التام للنضال بكل الوسائل المشروعة الى جانب أحرار وحرائر هذا الوطن، هيآت وأفراد، وفي مقدمتهم الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، من أجل فرض إطلاق سراح الرفيق عزيز غالي ورفاقه فورا دون قيد أو شرط.

المكتب السياسي في 05 أكتوبر 2025.

تنظيمات مغربية تعلن دعمها الكامل للمطالب الاجتماعية والاقتصادية العادلة والمشروعة التي عبر عنها الحراك الشبابي

ندعم مطالب "الجيل Z" ونطالب بالإفراج عن المعتقلين وفتح تحقيق في مقتل ثلاثة متظاهرين

عقدت مجموعة من التنظيمات الديمقراطية والتقدمية اجتماعا يوم الأحد، 5 أكتوبر، بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالرباط، لتدارس التطورات الأخيرة المتعلقة بالاحتجاجات الشبابية، المعروفة إعلاميا بـ "حركة الجيل زد" (GenZ)، في مختلف أنحاء المغرب.

وبعد نقاش مستفيض، تؤكد التنظيمات الموقعة على ما يلي:

– دعمها الكامل للمطالب الاجتماعية والاقتصادية العادلة والمشروعة التي عبر عنها الحراك الشبابي وتعتبر أن هذه الاحتجاجات هي نتيجة طبيعية للأوضاع الصعبة التي يعيشها قطاع واسع من الشباب المغربي نتيجة الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنتجة للفقر والهشاشة.

– مطالبتها بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين وإيقاف المتابعات في حق الشابات و الشباب على خلفية هذه الاحتجاجات السلمية وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين.

– دعوتها إلى فتح تحقيق فوري ونزيه وشفاف في الظروف التي أدت إلى مقتل ثلاثة شبان بمدينة القليعة ، مع تحديد المسؤوليات .

– عزمها على متابعة التشاور حول ايجاد الآليات و المبادرات الكفيلة بتطوير العمل المشترك بينها.

الرباط، في 5 اكتوبر 2025

التنظيمات الموقعة:

حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي
الحزب الاشتراكي الموحد،
حزب النهج الديمقراطي العمالي،
الجمعية المغربية لحقوق الإنسان،
أطاك المغرب،
اليسار المتعدد،
الكنفدرالية الديمقراطية للشغل
النقابة الوطنية للتعليم CDT، ا
اجامعة الوطنية للتعليم FNE،
الجامعة الوطنية لقطاع الفلاحة UMT،

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

بيان حول استمرار اختطاف الرفيق عزيز غالي والانتهاكات التي تعرض لها نشطاء قافلة الصمود

تتابع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ببالغ الاستنكار والغضب الشديد، الوضع المقلق المرتبط بالمصير المجهول للرفيق عزيز غالي، وكافة المختطفين الذين ما زالوا قيد الأسر لدى الكيان الصهيوني. وتدين بشدة المعاملة الحاطة بالكرامة التي تعرض لها نشطاء أسطول الصمود، أثناء أسرهم من قبل الكياني الصهيوني، بعد اعتراض قافلة الصمود التي كانوا على متنها والهادفة إلى كسر الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى سكانه الصامدين. حيث تؤكد شهادات أغلبية المختطفين المفرج عنهم حتى الآن، أنهم تعرضوا للتعذيب، والضرب، والمعاملة القاسية والمهينة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، تعبر الجمعية عن انشغالها العميق وشجبها الشديد لاستمرار اختطاف الدكتور عزيز غالي، الرئيس السابق للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ونائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الذي يخوض إضرابا عن الطعام منذ لحظة اختطافه، احتجاجا على ذلك وعلى التعذيب والمعاملة القاسية التي تعرض لهما هو ورفاقه، وفق شهادة رفيقه في الأسر أيوب الحبراوي. كما تؤكد الجمعية استمرار احتجاز المواطن المغربي عبد العظيم بن الضراوي دون أي معلومات عن وضعه أو ظروفه هو أيضا.

وإن ما تسجله الجمعية باستنكار شديد أيضا، هو غياب أي رد فعل من طرف الدولة المغربية رغم مرور عدة أيام على هذه الأحداث الخطيرة، ومراسلة رئيس الحكومة من طرف الجمعية، وغياب أي تحرك من طرف الدولة المغربية لتحمل مسؤولياتها في حماية مواطنيها المختطفين من طرف الكيان الصهيوني، وضمان حقوقهم وسلامتهم الجسدية والنفسية، وفق ما تفرضه التزاماتها الدولية والدستورية.

بناءً عليه، تعلن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ما يلي:

1. إدانتها الشديدة للممارسات القمعية والانتهاكات التي ارتكبها الكيان الصهيوني في حق نشطاء قافلة الصمود، بما في ذلك التعذيب والمعاملة اللاإنسانية.
2. تضامنها المطلق وغير المشروط مع الرفيق عزيز غالي وجميع المختطفات والمختطفين الذين لا يزالون رهن الأسر، وتحيي صمودهم البطولي.
3. مطالبتها العاجلة بالكشف الفوري عن مصير الدكتور عزيز غالي وضمان سلامته الجسدية والنفسية، والإفراج عنه فورًا ودون قيد أو شرط وعن المختطف المغربي عبد العظيم الضراوي وباقي النشطاء المختطفين.
4. استنكارها الشديد لصمت الدولة المغربية وتقاعسها غير المقبول عن التدخل العاجل لحماية مواطنيها المختطفين، ومطالبتها بتحمل مسؤولياتها السياسية والقانونية.
5. دعوتها جميع القوى الحقوقية والديمقراطية وطنيا ودوليا إلى التحرك الفوري والضغط المستمر من أجل إطلاق سراح جميع المختطفين، ومساءلة الكيان الصهيوني عن انتهاكاته المتكررة.

وفي الختام، تؤكد الجمعية أن ما تعرض له نشطاء قافلة الصمود ليس مجرد انتهاك فردي، بل اعتداء على القيم الإنسانية والمبادئ الكونية للتضامن وحق الشعوب في مناهضة الاحتلال والظلم.

رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
الأستاذة سعاد براهمة
التاريخ: 5 أكتوبر 2025

وجدة:

بائعو السمك بوجدة يصعدون احتجاجهم

لم يتبقَّ سوى ثلاثة أيام تفصل بائعي السمك بسوق باب سيدي عبد الوهاب بوجدة عن موعد وقفتهم الاحتجاجية الحاسمة، المقررة يوم الجمعة 10 أكتوبر 2025، على الساعة العاشرة صباحاً أمام مقر ولاية جهة الشرق.

وتأتي هذه المحطة النضالية تأكيداً على تشبث الباعة بحقهم المشروع في الاستقرار المهني وصون مصدر رزقهم داخل السوق العريق لباب سيدي عبد الوهاب، باعتباره فضاءً اقتصادياً واجتماعياً متجذراً في ذاكرة المدينة، ومورداً أساسياً لعيش عشرات الأسر.

ويواصل المكتب النقابي لبائعي السمك تعبئته المستمرة داخل صفوف الباعة وعموم مكونات الإتحاد المغربي للشغل، داعياً إلى مشاركة واسعة ومسؤولة في هذه الوقفة التي تُعد محطة مفصلية في مسار الدفاع عن الكرامة والحق في العمل الكريم.

إن معركة بائعي السمك اليوم تتجاوز الدفاع عن مواقعهم داخل السوق، لتجسد نضالاً من أجل العدالة الاجتماعية وصون الحقوق الاقتصادية لفئة عمالية بسيطة، وترسيخاً لقيم التضامن النقابي التي ميّزت وجدة عبر تاريخها النضالي الطويل

محمد علاي

عمال النقل بوجدة يحتجون

تنفيذاً لقرار المكتب النقابي لعمال ومستخدمي شركة النقل الحضري موبيليس ديف المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، نظم العمال صباح اليوم وقفة احتجاجية أمام مقر جماعة وجدة، تخليداً لروح الشهيد عبد الناعم مكاوي، واحتجاجاً على تدهور أوضاعهم الاجتماعية والمهنية واستمرار الشركة في حرمانهم من حقوقهم المشروعة.

رفع المحتجون شعارات تندد بسياسة الطرد والتضييق، وتطالب بإنصاف العمال واحترام الأحكام القضائية وتنفيذها، مؤكدين استمرارهم في النضال حتى تحقيق مطالبهم العادلة.

عمال النقل ومهنيو الطاكسيات يحتجون تزامنًا مع دورة المجلس الجماعي

تزامنًا مع دورة مجلس جماعة وجدة، نظم العشرات من عمال النقل الحضري ومهنيي سيارات الأجرة وقفة احتجاجية صباح الثلاثاء 7 أكتوبر 2025، أمام مقر الجماعة، تنديدًا بتدهور المرافق العمومية وحرمان العمال من أجورهم وتشريد عدد منهم، وسط أجواء من الحزن بعد وفاة أحد مستخدمي النقل الحضري نتيجة الظروف القاسية التي يعيشها العاملون بالقطاع.

عزيز الداودي، الكاتب الجهوي للنقل الطرقي:

«تغوّل شركة النقل الحضري بوجدة ما كان ليحدث لولا تواطؤ بعض أعضاء الجماعة. القرار القاضي بتمكين الشركة من مليارين وسبعمائة مليون سنتيم فضيحة بكل المقاييس، والرسوم المفروضة على مهنيي سيارات الأجرة هي الأعلى وطنيًا. لن نتراجع عن نضالنا حتى إنصاف عمال النقل ومهنيي الطاكسيات.»

بوسماحة بهلول

حزب النهج الديمقراطي العمالي بوجدة

يشهد المغرب موجةً متصاعدة من الاحتجاجات الشبابية تعبّر عن عمقالمعاناة الاجتماعية وتطالب بالحق في الصحة والتعليم والشغل والحريةوالكرامة. غير أن الدولة اختارت مجدداً لغة القمع والاعتقال والتشهير،بدل الإصغاء لصوت الشباب والإنصات لمطالبهم المشروعة، في تعبير واضح عنطبيعة الأزمة البنيوية واتساع رقعة الغضب الشعبي.

وكباقي مدن البلاد، شهدت مدينة وجدة خلال الأيام الممتدة من 29شتنبر إلى 2 أكتوبر 2025 احتجاجات واسعة لشباب جيل Z، واجهتها القواتالعمومية بتدخلات قمعية همجية أسفرت عن سقوط عدد من الجرحى، من بينهمشابان تعرضا للدهس بعنف؛ أصيب أحدهما بجروح بليغة أدّت إلى بتر ساقه، فيما يرقد الآخر في وضعية حرجة، إضافة إلى اعتقال العشرات من المحتجين، من ضمنهم قاصرون، تعرّضوا للتعنيف والإهانة داخل سيارات الأمن.

وقد تمت إحالة المعتقلين على النيابة العامة، حيث: بالنسبة لمعتقلي يوم الاثنين 29 شتنبر 2025، تمت متابعتهم جميعاً جنحيا ،و عددهم 36 منهم 30 في حالة سراح، و6 في حالة اعتقال. أما معتقلو يوم الثلاثاء 30 شتنبر 2025، فقد تمت متابعتهم جميعاً جنائيا، وعددهم 36 منهم 30 في حالة اعتقال و6 قاصرين في حالة سراح. إن حزب النهج الديمقراطي العمالي فرع وجدة:

- يدين بشدّة القمع الوحشي والاعتقالات التعسفية التي طالت الشباب المنتفض.
- يحمّل الدولة كامل المسؤولية عن جريمة الدهس وما ترتب عنها منإصابات خطيرة.
- يطالب بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين ووقف كل أشكالا لملاحقات والمحاكمات.
- يُعبّر عن تضامنه المطلق مع الضحايا والمعتقلين وعائلاتهم. ويدعو إلى وحدة الصفوف بين كل القوى التقدمية والديمقراطية لمواجهة الفساد والاستبداد والدفاع عن حرية وكرامة الشعب المغربي..

عاشت نضالات الشعب المغربي
عاشت وحدة القوى المناضلة.

عن المكتب المحلي
وجدة، في 06 أكتوبر 2025

دور النظام الجبائي المغربي في تفقير الفقراء وإغناء الأغنياء وتفاقم الفوارق

تعتبر الأنظمة الضريبية نافذة أو شرفة تطل على ميكانيزمات وتوجهات السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرهما. كما تستعمل كآليات لإعادة توزيع الدخل بما يضمن الرفع من مستوى دخل الفئات التي هي في حاجة إلى تلبية ما قد ينقصها من احتياجات أو لدعم القدرة الشرائية لدى الفئات المعوزة والتقليص من الفوارق الاجتماعية؛ كما يمكن أن تكون عاملا لتفقير الفقراء وإغناء الأغنياء، وتمديد الهوة المعيشية بينهما، تماما كما يمكن أن تقوم بنفس الوظيفة لتقليص أو توسيع الفوارق المجالية والتمييز بين مختلف المناطق والجهات في مجال الصرف والإنفاق.

إذن ما هو الدور الموكول للنظام الجبائي المغربي؟ وكيف يتم استخدامه لصالح هذا الطرف أو ذلك؟ وهل يستجيب ويتماشى مع خطاب الدولة الاجتماعية؟ وهل يحترم مبدأ العدالة الضريبية الذي بموجبه يتم تحديد قيمة الأداء حسب حجم المداخيل؟ وهل الإنفاق المالي يتم حسب مقدار الحاجة والضرر والخصاص؟ أو أنه يتم لحسابات سياسية وحزبية لا علاقة لها بذلك؟.

للجواب على هذه الاستفهامات وغيرها، لا بد من المرور عبر تفكيك بعض الجوانب الأساسية في الميزانية السنوية للخزينة العامة للدولة المتمثلة في مداخلها الضريبية وفي نفقاتها وفي كيفية توزيعها. ولأن السلطات العمومية وكل أجهزة الدولة ووسائل إعلامها الرسمية والمخابراتية لا تكشف عن حقيقة الظلم والجور الذي يتم عبر هذه القنوات (قنوات الجبايات وصرف الميزانية)، بل تحاول التستر عليها وإبعاد المواطنين والمواطنات عن مناقشة خبايا الأرقام وفهم حمولتها وأبعادها، فسأحاول قدر المستطاع، في هذا المقال، تبسيط الأمور بما يرفع الستار عن الوجه الحقيقي للسياسات المعتمدة في مجال الجبايات وتوضيح الرؤية وتسهيل القراءة في تناول الأرقام والنسب والمؤشرات.

بلميلودي لكبير

1 - على مستوى المداخيل الضريبية:

لا يخفى على خبراء الشأن الضريبي وعلى المهتمين والمتتبعين للقوانين المالية السنوية التي يتم تهيئها في أروقة المديرية العامة للضرائب أن:

- ما يراوح 75% من مجموع محصلة الميزانية من الضريبة على الدخل تقع على كاهل المأجورين من القطاعين العام والخاص وأن 25% فقط من عائداتها هي النسبة التي تؤديها باقي المهن الخاضعة لهذه الضريبة على مختلف حرفها التجارية والحرة منها والأرباح العقارية ....

- حوالي 2% من المقاولات الخاضعة للضريبة على الشركات هي من تؤدي 80% من ضرائبها؛ الباقي منها، أي 98%، تتقاسمها تلك الجامدة أو التي تتهرب وتتملص وتشتغل وتعيش وتغتني بتداول الفاتورات الخاطئة les fausses factures لتضخيم المصاريف والتصريح بالعجز والتظاهر بالخسائر بينما أصحابها وأسرهم، كالزوجة والأبناء، يحيون الحياة المتخمة بالملذات؛

- ما يقارب 46% من عائدات الميزانية السنوية للدولة (45،70 % عن سنة 2024) تتم من خلال الضرائب الاستهلاكية المتمثلة في الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الداخلية على الاستهلاك، مع الاستمرار المتتالي، سنة بعد أخرى، في اعتماد منطق تخفيف العبء الضريبي على الشركات وأصحاب رؤوس الأموال بحيث سيتم توحيد سعرها وتثبيته في 20%ابتداء من قانون المالية 2026 عوض 30 % الذي كان مطبقا سنة 2010 كما تم تخفيض سعر مداخيل الأسهم الى 10% عوض 15%.

إن حمولة هذه المؤشرات أو النسب توضح ما يلي:

- أولا: النسبة الأعلى، وتفوق 60% من مداخيل الميزانية، تتم بالاقتطاع من المنبع، من جيوب الطبقة العاملة والمستهلكين من الطبقة المتوسطة ومن عموم الفقراء وهم الأكثر عددا والأكثر اقتناء للمواد الخاضعة لتسعيرة 20% من الضريبة على القيمة المضافة، وترتفع إلى ما يفوق 30% إذا ما أضفنا إليها الضريبة على الاستهلاك الداخلي وضرائب أخرى تدخل في نطاق الضرائب غير المباشرة؛

- ثانيا: فيما يخص الأرباح والمداخيل الناتجة عن امتلاك رؤوس الأموال؛ فالدولة تخفف عنها العبء الضريبي وتضع مسؤولية تمويل الميزانية العامة على كاهل المداخيل المتوسطة والضعيفة وعلى الإنفاق الجاري على الاستهلاك، تحت ذريعة تحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية للبلاد على الساحة الدولية، وهو ما يسمى في قاموس بعض الاقتصاديين، للتعبير عن فشل هذه السياسة، «الدجاجة صاحبة البيض الذهبي التي لا تلد هذا النوع» (la poule aux œufs d'or qui ne pond les œufs de cette sorte)؛

- ثالثا: يؤمن الكثير من المنظرين في مجال الاقتصاد بأن تقوية القدرة الشرائية فيها مصلحة للدولة وصناديقها، وتدر المنفعة على أصحاب الجاه والنفوذ المالي والاقتصادي وعلى المالكين لرؤوس الأموال وفيها الفائدة من حيث تعزيز المبيعات والزيادة في القدرة الإنتاجية وبالتالي الرفع من مستوى الربح ورفاهية المقاولات. ولكن لماذا سياسة الدولة المغربية تمارس العكس وتلجأ إلى إضعاف القدرة الشرائية بالثقل الضريبي على الدخل وعلى الاستهلاك ؟، لماذا لا تستعين بتمويل الاستهلاك والرفع من مستوى القدرة الشرائية من أجل دعم المقاولات؟ جزء من الأجوبة على هذه الأسئلة وغيرها نجد تفسيرها في الأنظمة الاقتصادية الموجهة للخارج وإعطاء الأولوية لتلبية حاجيات الأسواق الخارجية بحثا عن العملة الصعبة لتهريبها خارج بنوك أرض الوطن، ولذلك لا حاجة لها، إلا جزئيا، بموارد السوق الداخلية. وقد ساهم مسلسل المديونية في التبعية إلى السوق الخارجية وأدى تفاقمها الى البحث على المزيد من العملة لتأدية ما بالذمة من أقساط سنوية، يعني وصلنا إلى مستوى الاقتراض من أداء الاقتراض. وأما الأجزاء الأخرى من الإجابة فسنكتشفها حين نتطرق لمجال الإنفاقات ....

2 - على مستوى الإنفاقات المرتبطة بميزانية الدولة:

إذا ما رجعنا للنظر في بداية التأسيس لصندوق مالية «الدولة» ببلادنا، من حيث مداخيله ونفقاته، فسنجد أن المرحلة التاريخية النموذجية التي تناولتها بعض الدراسات الجامعية بالكثير من الدقة والتفصيل هي التي شملت نهاية القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين، والتي تعطي صورة عن المنطق الذي يستخدمه النظام المخزني مع القضايا المرتبطة بالنظام الجبائي. كما شهدت هذه المرحلة أقوى لحظات لجوء السلطات المخزنية الى الاستنجاد بالقوى الأجنبية والاستقواء بها ضد القبائل الرافضة للخضوع لحكمه، والتي كان يسميها آنذاك ب «قبائل السيبة».

ففي يوم 30 مارس من سنة 1881 م، تم اعتماد أول قانون ضريبي خاص بالمجال الفلاحي بواسطة اتفاقية وقعها السلطان الحسن الأول إلى جانب القوى الأجنبية تتقدمها بريطانيا. وقد كان الهدف منها (الاتفاقية) البحث عن الموارد المالية لتثبيت مكانة السلطان وإنفاذ حكمه، وعبره توطيد سلطة القوى الاستعمارية. وقد كان من الثابت أن عائدات وموارد «الخزينة»، سواء الضريبية منها أو تلك التي يتم تحصيلها من الحركات، والغارات التي كان يشنها السلطان و جيشه على القبائل، لا تنفق إلا على السلطان وأعوانه، وهم، بالطبع، معفيون من أداء أية مساهمة في خزينة «الدولة» التي لا تنفصل عن جيوبهم، فالمنطق السائد، إذن، هو أن الشعب، تجاره وفلاحوه، يؤدي فاتورة ما يحتاجه السلطان وخدامه في الجيش وغيرهم، ولا وجود لمصلحة عمومية (service public) توجب الإنفاق؛ فالمسالك والقناطر والمدارس والمساجد ... وكل المرافق العامة تتكلف الجماعات القبلية بتمويلها وتدبيرها من مصادرها الخاصة. وإذا ما بحثنا في خبايا الأرقام في تشكيلة الميزانيات «المعاصرة» فسنشتم فيها رائحة الأساليب الماضية: الشعب يؤدي ما يستهلكه المخزن على نفسه ومن أجل تأمين وجوده. كيف؟

- أشرنا في الجزء الأول من هذا المقال إلى ما يفيد بأن النظام الجبائي المغربي يعتمد، بنسب كبيرة، على الاقتطاعات الخاصة بالأجور ومن الضرائب المتعلقة بالاستهلاك. وهذا يعني أن تمويل الخزينة العامة يقع ثقله الأوفر على حساب الطبقة الوسطى والفقيرة لأنها هي الأكثر عددا في المجتمع. بقي لنا الإجابة عن السؤال المرتبط بالنفقات وكيف يتم توزيعها ومن يستفيد من صرفها؟. نفس المنطق الذي يجعل من الطبقات الشعبية الأقل شأنا (أقل شأنا في التصور المخزني) الممول الرئيسي «لبيت المال»، أي الخزينة العامة بالتسمية الحديثة، هو نفسه الذي يتحكم في صرف الميزانية حيث يستأسد (من الأسد كمفترس) بجزئها الأوفر كل من البلاط الملكي و أقربائه و أجهزته الأمنية و العسكرية و مؤسساته الروحية، كوزارة الشؤون الإسلامية و ما يتم تخصيصه للأولياء و الأضرحة، و وزارة الخارجية... كما أن الواجهة الجغرافية الأقرب إلى الضفة الأوروبية و بعض المدن التي تحط فيها الطائرات و تلك التي ينزل فيها الزائرون الأجانب تخصص لها كل المجهودات المالية لتزيين الجوانب الأمامية و زخرفة المقدمة، بينما تنعدم أبسط شروط العيش الكريم في باقي مناطق البلاد على شساعتها حيث لا تستفيد ساكنتها إلا من الفتات و البقايا؛ علما أن القطاعات الأساسية للمجتمع كالصحة و التعليم و السكن و النقل و البنيات التحتية ضعيفة و تكاد تنعدم في الكثير من البوادي والقرى و الأحياء المهمشة من المدن؛ و حتى الاعتمادات المبرمجة للقطاعات الاجتماعية و للمناطق المهمشة، على ضآلتها، يتم التلاعب في صرفها و الغش في انجاز المشاريع المخصصة لها؛ و الأمثلة، عن هذه الممارسات، كثيرة من قبيل المخطط الاستعجالي الخاص بالتعليم أو المخطط الأخضر و غيرهما عديد لا يحصى على طول تاريخ تسلط السلطة المخزنية ببلادنا.

- و حتى لا يسبح الموضوع في كثرة الأرقام و النسب و الإحصائيات سنكتفي بهذه الإشارات الدالة على الافتراس الذي تمارسه الأجهزة المخزنية في صرف المال العام الذي تشكل أوسع الطبقات الاجتماعية منبعه و مصدره، على أمل أن نعود للموضوع بشيء من التفصيل بالأرقام و النسب المخصصة لهذا القطاع أو ذاك، و لملامسة الطرق و المناهج المعتمدة في النظام الجبائي المغربي و كيف يأخذ من البسطاء و يستغل الفقراء ليعطي للأغنياء الماسكين بزمام الأمور و المالكين لسلطة المال و سلطة الحكم و القضاء.

الدولة بين امتحان السيادة وخيانة المبدأ: في خلفيات احتجاز عزيز غالي

تبدو قضية احتجاز عزيز غالي، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان السابق، لحظة مفصلية تتجاوز بعدها الإنساني والحقوقي لتلامس جوهر التناقض الذي يحكم علاقة الدولة المغربية بذاتها وبمواطنيها. فحين يُعتقل مناضل يساري معروف بمواقفه الصلبة ضد التطبيع والصهيونية والرجعية، في الوقت الذي تُفرج فيه سلطات الاحتلال عن عناصر محسوبة على اطراف أخرى، يصبح السؤال أكثر من مشروع حول طبيعة الحسابات التي تُدار في الخفاء، وحول موقع المغرب في شبكة التواطؤات الإقليمية التي تُعيد رسم خرائط الولاء والموقف. إنّ إبقاء غالي ضمن المحتجزين لا يمكن أن يُفهم خارج سياق الانزياح المتسارع نحو ترويض الأصوات الحرة، وتفكيك رمزية الفعل اليساري الجذري، الذي ظل على الدوام شوكة في حلق الدولة النيوليبرالية التابعة وخطابها الزائف حول الحقوق والحريات.

ابو علي بلعزيان

إنّ الدولة المغربية، وهي التي تربطها علاقات معلنة مع الكيان الصهيوني، تجد نفسها اليوم أمام امتحان أخلاقي وسياسي عسير: هل تستطيع أن تبرهن أن علاقاتها الدبلوماسية لا تعني بالضرورة انسلاخها عن القيم الوطنية والإنسانية التي أسست لشرعيتها التاريخية؟ إنّ صمتها المريب أمام احتجاز أحد أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان، لا يمكن تفسيره إلا كوجه آخر من وجوه الخضوع لابتزاز الصهيونية العالمية، التي لا ترى في الأصوات المنتقدة سوى تهديدا لمشروعها الاستعماري في فلسطين والمنطقة. فحين يُستهدف مناضل مغربي بسبب مواقفه المناهضة للكيان، فهذا يعني أن حدود التطبيع تجاوزت المستوى الاقتصادي والسياسي، لتصل إلى ضرب الحق في التعبير الحر وممارسة الموقف الأخلاقي.

تُحاول السلطة، كعادتها، تبرير عجزها أو صمتها تحت ذريعة «الاحترام المتبادل للعلاقات الدولية» و«عدم التدخل في شؤون الآخرين»، لكنها تغفل أن جوهر السياسة الخارجية لا يُقاس بحسابات الربح والخسارة، بل بمدى التزام الدولة بالدفاع عن كرامة مواطنيها أينما وُجدوا. فالدولة التي تُقيم علاقات استراتيجية مع الكيان المحتل تمتلك أوراق ضغط كثيرة، لكنها اختارت أن تُدير ظهرها لأحد أبنائها فقط لأنه يُمثل تيارا معارضا لمشروعها التطبيعي. إنّ هذا الموقف لا يُعبّر فقط عن ضعف دبلوماسي، بل عن انحدار أخلاقي يُفرغ مفهوم المواطنة من محتواه، ويُحوّل الانتماء إلى الوطن إلى مجرد علاقة طقوسية خاضعة لموازين الولاء والانصياع.

في المقابل، لا يمكن إغفال أن ما يجري قد يكون جزءا من خطة أوسع تستهدف النخبة اليسارية البارزة في النهج الديمقراطي العمالي التي ما زالت تُزعج المنظومة الحاكمة. فاحتجاز غالي لا يُقرأ بمعزل عن المحاولات المتكررة لتشويه الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وشيطنة خطابها التحرري، كما لا يمكن فصله عن مسلسل التضييق على القوى التقدمية التي تُصرّ على إبقاء جذوة الوعي النقدي مشتعلة في مجتمع يُراد له أن يُستلب بالكامل داخل دوامة النيوليبرالية والتطبيع الثقافي والسياسي.

فالمستهدف هنا ليس شخص عزيز غالي فحسب، بل كل من يؤمن بأن مقاومة الصهيونية ليست شأنا خارجيا، بل هي امتداد طبيعي للنضال ضد التبعية والاستبداد.

قد يبدو للوهلة الأولى أن ما حدث لا يعدو أن يكون مجرد «سوء تقدير دبلوماسي»، لكن القراءة الموضوعية تُظهر أن الأمر أعمق من ذلك بكثير. فالدولة التي تنظر للعلاقات مع إسرائيل باعتبارها «فرصة اقتصادية» لا يمكن أن تنفصل عن بنية الرأسمالية التابعة التي تُعيد إنتاج الاستعمار بأدوات جديدة. إن احتجاز غالي هو تجسيد رمزي لاحتجاز الوعي الوطني نفسه، ومحاولة لإرسال رسالة مفادها أن مناهضة التطبيع تُعد فعلاً غير مرغوب فيه، وأن الصمت هو الضريبة الجديدة للمواطنة. إنها رسالة خطيرة تُعبّر عن انتقال الدولة من مرحلة التطبيع القسري، حيث يُصبح الولاء للكيان مقياساً للقبول داخل النظام السياسي.

إنّ ما يميز الخطاب اليساري الراديكالي في مقاربته لهذه القضية، هو أنه لا يراها مجرد حدث عابر، بل يقرأها ضمن منطق الصراع الطبقي والإمبريالي، حيث تستخدم الملفات الحقوقية كوسائل لإعادة ضبط ميزان القوى داخل المجتمع. فاحتجاز عزيز غالي لا يخدم فقط أجندة الاحتلال، بل ينسجم مع مصالح القوى الطبقية الحاكمة التي ترى في أي صوت تحرري تهديداً مباشراً لهيمنتها. إنّ هذا التلاقي الموضوعي بين الصهيونية ورأسمالية المحيط يفضح هشاشة الخطاب الرسمي حول «السيادة»، ويُظهر أن الدولة، في لحظات الاختبار، تختار دائما الاصطفاف إلى جانب رأس المال والمستعمر، لا إلى جانب الشعب.

إنّ الخطورة الكبرى في هذا الصمت الرسمي لا تكمن فقط في البعد الإنساني للقضية، بل في ما يفتحه من احتمالات سياسية خطيرة. فحين تُترك الساحة الإعلامية والسياسية بدون موقف واضح، تُفسح الدولة المجال أمام تأويلات تُهدد استقرارها نفسه. فالتساؤل الشعبي حول «من يُحرك الخيوط» لن يتوقف، وسيزداد منسوب الشك في نوايا السلطة كلما طالت مدة الصمت.

لكن، ورغم كل هذا السواد، فإن قضية عزيز غالي تُعيد إلى الواجهة النقاش حول ضرورة إعادة بناء جبهة مقاومة موحدة تُعيد الاعتبار للنضال التحرري بمفهومه الشامل، من مواجهة الاستبداد الداخلي إلى مناهضة الإمبريالية والصهيونية. إنّ هذه القضية تضع كل القوى الديمقراطية أمام مسؤوليتها التاريخية: فإما أن تُدافع عن أحد رموزها الذين يُدفعون اليوم ثمن مواقفهم، أو أن تسقط في فخ الصمت الذي لا يعني سوى التواطؤ. لقد أثبتت التجربة أن من يفرّط في رفيقه اليوم، سيجد نفسه غداً وحيداً أمام آلة القمع.

ولذلك، فإن الدفاع عن غالي هو دفاع عن الذات الجماعية للتيار اليساري ولروح المقاومة التي لم تُخمدها العقود الطويلة من القمع والتهميش.

إنّ الخطورة الكبرى في هذا الصمت الرسمي لا تكمن فقط في البعد الإنساني للقضية، بل في ما يفتحه من احتمالات سياسية خطيرة. فحين تُترك الساحة الإعلامية والسياسية بدون موقف واضح، تُفسح الدولة المجال أمام تأويلات تُهدد استقرارها نفسه. فالتساؤل الشعبي حول «من يُحرك الخيوط» لن يتوقف، وسيزداد منسوب الشك في نوايا السلطة كلما طالت مدة الصمت. ومن هنا، فإن أقل ما يمكن أن تفعله الدولة هو أن تُطالب علناً بإطلاق سراحه، حفاظاً على الحد الأدنى من مصداقيتها، قبل أن يتحول الملف إلى فضيحة دولية تُحرجها أمام الرأي العام العالمي.

أما على المستوى الرمزي، فإن غالي يُمثل جيلاً من المناضلين الذين لم يساوموا على المبدأ، وظلوا أوفياء لفكرة العدالة والتحرر، في وقت تهافت فيه كثيرون على موائد السلطة والتطبيع. ولذلك فإن المسّ به يُعتبر اعتداءً على ذاكرة اليسار المغربي بأكملها، وعلى كل القيم التي صنعت هذا الوطن في لحظات نضاله الكبرى. إنّ التضامن معه لا يجب أن يكون مجرد فعل عاطفي، بل موقفاً سياسياً واضحاً يُعبّر عن رفض الانبطاح، واستعادة لمعنى الوطنية بوصفها التزاماً لا شعاراً.

يتضح في الختام أن قضية عزيز غالي تكشف بجلاء حدود الخطاب الرسمي حول «الكرامة» و«الإنسان»، وتُعرّي التناقض البنيوي بين سيادة الدولة واستلابها لمراكز القوة الإمبريالية. إنها قضية تختبر الصدق من الزيف، وتضعنا جميعاً أمام سؤال جوهري: هل يمكن لوطن يُقيم علاقات مع المحتل أن يدافع عن أبنائه حين يُضطهدون بسبب مناهضتهم للاحتلال؟ الجواب، حتى الآن، لا يزال مُعلقاً بين صمت الدولة وغضب الشارع، لكن المؤكد أن اليسار، بوعيه النقدي وراديكاليته، لن يسمح بأن تمر هذه الإهانة دون حساب، لأن الدفاع عن عزيز غالي هو دفاع عن فكرة الحرية ذاتها، وعن حق الإنسان في أن يقول «لا» في وجه الطغيان مهما كان شكله أو اسمه.

راهن نضال الشعب المغربي ودور اليسار المناضل

كريم لحسن

إن المسار الذي يتبعه الاقتصاد المغربي والطبقة السياسية التي تقوده أدخله في نفق الأزمة الرأسمالية النيوليبيرلية البنيوية وأنما ما تقدمه هذه الطبقة السياسية من تقارير وتوقعات وأرقام ومؤشرات إيجابية بناء على معطيات وتقارير المؤسسات الامبريالية تسعى من خلاله إلى طمأنة الشعب بكون الاقتصاد يتجه نحو منحى إيجابي وأن نسب التضخم والعجز هي في منحى تنازلي إيجابي وأيضا إلى تبرير صحة خطها السياسي والاقتصادي وأن ما رسمته من أفق انتظار هو في طور التحقق ويتكرس هذا الخطاب عبر مؤسسات الدولة الرسمية وأجهزتها التي تشيد به وتدافع عن سدادة برنامجها الذي هو في الأصل ليس إلا البرنامج العالمي للنيوليبرالية التي تفرضه على الشعوب ودول الجنوب ومنها الدولة المخزنية مستغلة الفساد الاقتصادي والسياسي الذي ينخر دواليب الدولة وما يتكرس عنه من تفقير وتخلف واستبداد من أجل إصلاح و إنقاذ النظام المخزني وضمان استمراريته. بينما في واقع الأمر فالمعطيات على أرض الواقع مختلفة تماما مما يروج لهذا الاقتصاد التبعي المنهك بالديون والغارق في أزمة عميقة وما ينتج عنها من آثار وخيمة لهذا التوجه الذي يسير تحت قبضة الرأسمال النيوليبيرالي المتوحش بكوارثه الاجتماعية والبيئية حيث نسبة البطالة وصلت إلى مستويات عالية في صفوف الشباب وباقي الفئات الأخرى تنضاف لنسبة كبيرة من العمال المسرحين والذين فقدوا عمله بفعل التسريح الجماعي الناجم عن إفلاس الشركات وإغلاق العديد منها وأيضا ناتج عن الإصلاحات الهيكلية التي انصاعت لها الدولة بإخراج قانون الاضراب الجديد ومدونة الشغل التي تتسم بالمرونة المطلقة لفائدة الباترونا وأيضا بتخلي الدولة عن القطاعات العمومية وتفويتها إلى القطاع الخاص وتحرير المواد المدعمة الأساسية وتصفية صندوق الموازنة حيث تحررت الدولة من كل شيء وأصبحت لا تنتج أي شيء للمواطن بل تحولت إلى راعية وحامية للأوليغارشيا المهيمنة بموجب الإصلاحات الهيكلية والإدارية وأصبحت قوة منظمة للهيمنة بحكم العلاقة السائدة بين الطبقة المهيمنة من جهة والدولة من جهة أخرى في سياق التحولات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية فصار جزء من الصراع الطبقي تقوم بإنتاج الوظائف التي تسمح بإعادة السيطرة حفاظا على سيادة استراتيجية البرامج النيوليبيرالية في كل شيء.

وعبر هذا المسار الرأسمالي الذي يحمل في أحشائه الكوارث الاجتماعية التي تتكرس بشكل مستمر وسط مختلف فئات الشعب المغربي وفي غياب الحلول والبدائل لهذه المشاكل تتصاعد نضالات جماهيرية وعمالية على نحو دائم ومستمر لأن المسار الاقتصادي المتأزم يفرز الأزمات مما جعل هذه النضالات تتوسع وتتعاظم بحسب حجم الأضرار التي يخلفها هذا الوضع المتأزم والمسار المتوحش للرأسمال حيث ارتفعت وثيرة نضال الشعب المغربي بشكل تصاعدي لأن بؤر الاحتجاجات اتسعت على نطاق واسع رغم سياسة التضليل التي تمارسها الدولة عبر أجهزتها الإديولوجية والقمعية خدمة للرأسمال الإمبريالي والأوليغارشيا المحلية وبهذه الخدمة فالدولة تعمل على توطيد الاستغلال والهيمنة على اعتبار أن الأغنياء هم من ينتجون التنمية والثروة لذا يجب حمايتهم ودعمهم بتقديم التسهيلات الاستثمارية وتخفيض الضرائب وتخفيض أجور الطبقة العاملة التي تنتج أكثر مما كانت تنتجه سابقا وانصب اهتمام الدولة أيضا بالتصدير على حساب السوق الداخلي وسد الحاجيات عملا بتوجيهات المؤسسات الامبريالية التي تدعو لتحسين أداء التصدير وخفض سعر الصرف وهو ما نتج عنه ارتفاع تكلفة الإنتاج وغلاء تكلفة السلع المستوردة وهذه الاستراتيجية التجارية الجديدة أدت إلى تعميق الأزمة الاجتماعية وأصبحت تهدد السيادة الغذائية والمائية للدولة وفي سيرورة الأزمة المتعاقبة البيئية(الجفاف) التي أثرت بشكل كبير على القطاع الفلاحي وبإنتاجاته ازدادت حركية نضالية الشعب المغربي (فلاحين عمال عاطلين كادحين...)وأصبحت الاحتجاجات والمطالب تعم كل مكان ومع توسع انتشار البطالة والفقر أصبحت مقولة التنمية ومجهودات الدولة لانتشال الفقراء من براثين الفقر من أهداف الدولة الاجتماعية مجرد خرافة قياسا بالواقع المعاش.

إن هذه النضالات التي تخوضها الجماهير الشعبية والكادحين في المطالبة بحقهم في الماء والصحة والتعليم والشغل والتنمية تتزايد وثيرتها يوما عن يوم أمام الهجوم الرأسمالي الذي تدعمه الدولة وهكذا تغير خطاب الدولة عبر الإجراءات القانونية والإدارية التي تعمل عبرها على تكريس أوضاع استثنائية بنزع الأراضي السلالية وأراضي الجموع (في الغرب وفي الجنوب«أكال») حيث وزعت الدولة في الماضي الأراضي على الفلاحين وتقوم الآن بنزعها منهم بتفويتها في طار التوسع المالي الاستثماري وإعادة هيكلة المجال الترابي بهدم الدور السكنية وتهجير سكانها دون توفير الحلول والبدائل.

ومن ناحية أخرى تخوض الطبقة العاملة العديد من المعارك الاحتجاجية والاعتصامات دفاعا عن حقها في الشغل وحقوقها ولما آلت إليه أوضاع الطبقة العاملة المزرية والهشة نتيجة سياسة الدولة التي منحت الباترونا حق التصرف في مجال التشغيل خارج الضوابط الأخلاقية بتشريد العديد من العمال وإخضاع العمل تحت عقود الادعان وكل هذا تم بتجريد الطبقة العاملة من حقها في الدفاع عن أوضاعها ومطالبها (قانون الاضراب ومدونة الشغل) وانبثقت من هذه الأوضاع بؤر احتجاجية اجتماعية في غياب تام لإرادة الدولة بتسويتها أو إيجاد الحلول مما زاد في تعقيد المشهد الاحتجاجي ويزداد قتامة بطبيعة الأوضاع التي تدهورت إلى مستوى القعر وبوثيرة متسارعة وعلى هذه الايقاعات الاحتجاجية والمنتشرة في كل مكان أصبح قدر الدولة يغلي بفعل تزايد الضغط الذي يوشك على انفجارها.

وبمقابل هذا المشهد الاجتماعي المأزوم يقابله مشهد أكثر بؤسا يتجلى في النقابات التي أصبحت أكثر عزلة أما الهجوم الرأسمالي عليها تعيش بفعله تخبطا وضعفا في طرحها الكفاحي النضالي واستسلمت للإصلاح وللرأسمال وأصبحت تراهن على البعد الاجتماعي للإصلاح فقط الذي تروجه الدولة وبهذا الجنوح تحولت الحركة النقابية في ظل قيادة بيروقراطية متعفنة تعمل على تدجين الطبقة العاملة وتعريضها للاستغلال وتجاورت مع النخبة السياسية وأحزابها وأصبحت منسجمة ومتفقة في الجوهر على نفس السياسات النيوليبيرالية.

إن هذه الوضعية السياسية والاقتصادية المتردية التي تعيشها الطبقة العاملة والجماهير الشعبية وعموم الكادحين التي تدفعها إلى الاحتجاج وتنظيم نفسها تبشر بوعي جنيني في طور التطور وفي غياب الأداة السياسية التي يمكن ان تتلقف هذه النضالات الشعبية ضمن سيرورة النضال الذاتي والمحلي يبقى أفقها محدودا ما لم تجد سندا يدفع هذا النضال إلى الأمام مما يتوجب على المناضلين النقابيين والشيوعيين والوطنيين إلى الالتفاف والعمل على قيادة هذه الأشكال النضالية للإجابة على السؤال الأساسي: أين هو اليسار؟

والجواب عنه لا يتحقق إلا حينما يتحرك هذا اليسار لملء مجال الصراع لأن النضالات الشعبية هي مقدمة لبناء القوة الجماهيرية التي يسعى إليها اليسار من أجل تعديل كفة ميزان القوة والسير قدما نحو الهدف المنشود إلى الاشتراكية لكن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا ببناء يسار قوي على قاعدة ومبدإ الوحدة والوضوح السياسي والاديولوجي والتنظيمي شرط لقيادة هذه النضالات الجماهيرية بوعي تام وتحديد مسار الصراع لكي لا ينساق وراء ميزاج الجماهير والوضوح أيضا يقي من الانحرافات والأخطار ويسمح بطرح التكتيكات ودون ضياع الوقت في التحليل ورسم الخطط وهذا يحتاج إلى جهد مضن يتمثل في الوحدة في العمل من أجل بناء يسار اشتراكي مناضل على طريق بناء حزب الطبقة العاملة القوة الكفيلة لتحقيق النصر الثوري لأن العدو الطبقي منظم بشكل كبير وقوي ومتكتل ويملك الآليات التي تجعل منه قوة مسيطرة فعلى اليسار أن يكون منظما وموحدا لبناء تنظيم قوي وديمقراطي يعكس تجارب المناضلين في مختلف المنظمات تفرضها الضرورة ويعتبر هذا التنظيم الثوري مهمة عاجلة للإجابة عن ما العمل؟ وللانتقال إلى هذه الخطوة على اليسار ألا يرتبط بدوائر اليسار الإصلاحي والمتشبع بالأفكار الإصلاحية التي تغمر برنامجه السياسي لأن استراتيجية اليسار الإصلاحي هي الوصول إلى المشاركة في السلطة السياسية والعمل على إحداث التغيير من داخل مؤسسات الدولة الرأسمالية، فالتغيير من وجهة نظر اليسار الإصلاحي هي عمل جزئي وتدرجي سلمي وهدا يتناقض مع مفهوم التغيير الثوري لأن الثورة ليست عملا جزئيا بل هي عمل تحرير شامل وكلي. وبتحديد المواقف السياسية القاطعة والحاسمة وفق خطه السياسي والإديولوجي والتنظيمي(اليسار المناضل) يستطيع أن يتغلب على خلافاته باستيعاب الواقع الذي تعمل النيوليبيرالية على بعثرته وتدميره من أجل ضمان استمرارها.

إن الحركات النضالية والاحتجاجية من أجل التغيير الآن هي قوة يقودها الشباب الذين يتطلعون إلى تحقيق طموحاتهم المتمثلة في الحرية والديمقراطية والمساواة والسلم لأنهم يشعرون بقلق بالغ وأن مستقبلهم غامض فهم يرفضون الفساد والفقر والقمع... إلا أنهم غير مسيسين بما فيه الكفاية ولهذا يتوجب على اليسار أن يقوم بهذه المهام من أجل قيادة هذه النضالات بكونه أكثر قدرة في التأثير في الأحداث والسير بها إلى أهدافها لأن التجارب النضالية والكفاحية سواء كانت حركة شعبية جماهيرية أو عمالية لا يمكنها أن تحقق النصر الثوري دون حزب ثوري مركزي ومنضبط يرتكز على القوة الجماهيرية وعلى المركزية الديمقراطية المبنية على حرية النقاش الديمقراطي ووحدة العمل وبالتماسك الداخلي الذي يقيه الانقسامات مما يعطي الحزب قوة وصمودا في خوض الصراع الذي لا يتوقف في التنظيم بفضح الانتهازية اليمينية التي تعمل على مراجعة الأسس الماركسية تحث دريعة التحديث وأيضا ضد الاتجاهات اليسارية التي تقفز على التنظيم وتسقط في الدغمائية المتكلسة، وهذا هو مفهوم الحزب عند لينين «فهو الجهاز العصبي للطبقة العاملة وعقلها»

أما القول السخيف الذي يردده البباغائيون على اليسار أن يجدد نفسه ويتطور وفق الواقع فهو ينم عن اعتقاد خرافي للدولة الرأسمالية وتعبير سخيف في حق الماركسية. فالنيوليبيرالية تعمل على تدمير كل ما يرتبط بالاشتراكية بدء بالثقافة والهوية والاقتصاد والسياسة وهذا دليل على صحة النظرية الماركسية ودليل آخر على ما حلله لينين بكون الرأسمالية تنحو نحو الإمبريالية كمرحلة عليا.

فمهة اليسارهي بناء الجبهات والتكتلات والعمل على تحريكها لأن أزمة الرأسمالية لا يمكن أن تستمر لوقت طويل فنهايتها تتحقق بالاشتراكية التي تتولد عن أزمتها، فمن الضروري تهييء شروط التغيير الجذري والثوري، وعليه أن يتعلم من التجارب السابقة حتى يتفادى أخطاء ثورات الربيع العربي. فالحزب الذي يخشى الذهاب نحو الاشتراكية لا يستطيع إنجاز الثورة.

ميزانيات المغرب وسياساته المالية: مخططات لإنتاج الفقر وخدمة الرأسمال

تواصل الكتلة الطبقية السائدة ونظامها الحاكم بالمغرب حربها الطبقية الشرسة ضد الشعب المغربي. ولهذا الغرض تسخر هذه الطغمة كافة الإمكانيات المؤسساتية من أجهزة وبرلمان وحكومة ومكاتب وطنية والتي لا تمثل مصالح الشعب وطبقته العاملة وكادحيه، لتمرير مخططاتها التصفوية الهادفة إلى استغلال خيرات ومذخرات خدمة لمصالح الرأسمال المحلي والأجنبي والشركات العابرة للقارات، ولهذا كذلك فإن برامج وميزانيات الدولة لن تنتج إلا الفقر والتخلف والتبعية وفقدان السيادة.

مواجهة التفقير يدخل في صلب النضال الطبقي الاجتماعي والسياسي لقوى الشعب المغربي التقدمية والحية

إسلامي حفيظ

في نظريات وسياسة التفقير:

يؤدي الاستغلال الرأسمالي إلى تعميق التفاوت الطبقي بفعل الجشع الدائم للرأسمال هذا ما أكده كارل ماركس في كتاباته في القرن 19 وتؤكده الوقائع الموضوعية لحدود الآن ، فحصول العامل على أجور أقل قيمة من قيمة العمل المنجز يؤدي إلى المزيد من إغناء الطبقة البورجوازية وإلى إفقار الطبقة العاملة والمأجورين والجيش الاحتياطي للعمال، وهذا ينعكس على مستوى المعيشة فحياة البورجوازية الرفيعة تختلف جذريا عن حياة العمال والكادحين والفلاحين الفقراء أي الذين يشتغلون بأجور هزيلة وفي أوضاع مهينة للكرامة الإنسانية (العبودية الجديدة) أو الذين هم في وضعية بطالة وفي وضع معيشي مزري حيث الشغل غير متوفر أصلا أو لا يوفر شروط العيش الكريم من تغذية وسكن لباس وصحة وتعليم وحقوق شغلية ومختلف حاجيات الأفراد والأسر.

إن مواجهة الفقر والنضال ضده يختلف بين الأفكار البورجوازية والنظرية الماركسية، فإذا كانت مدارس الفكر البورجوازي تعتبر الفقر والغنى راجع لجودة عمل الفرد واجتهاده بالنسبة للأفكار الليبرالية الأولى فإن النظرية الكينزية البورجوازية مثلا (التي جاءت بعد انتشار الثورة الاشتراكية بروسيا وانتشار الأفكار الشيوعية التي تقول أن العدالة الاجتماعية تتحقق بالقضاء على الطبقية) تعترف أن إعادة توزيع الثروات يمكن من تجنب الاصطدام الاجتماعي والثورات ذلك أن الطبقة البورجوازية بالقدر الذي تهتم بالربح فإنها يجب، حسب هذه النظرية، أن تهتم بالتوازنات الاجتماعية عن طريق تخصيص جزء من فائض القيمة للأعمال الاجتماعية عن طريق مؤسسة الدولة (التشغيل – التغذية – التعويض عن البطالة...)

أما الماركسية فإنها ترى بأن ازدياد الغنى في جهة يؤدي إلى ازدياد الفقر في جهة أخرى، وتفسر أن التحسن النسبي للأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة في دول رأسمالية المركز (أوروبا والو.م.أ) بعد الحرب العالمية الثانية، بالمقارنة مع الوضعية الاجتماعية للطبقة العاملة والكادحين في البلدان التبعية والمتخلفة في الأطراف، يرجع للعوامل التالية:

• استغلال ثروات البلدان المستعمرة (الاستعمار القديم والجديد على السواء) وتحويل فائض القيمة إلى بلدان المركز الرأسمالية.

• نضالات الطبقة العاملة والمأجورين والأحزاب الشيوعية والاشتراكية في بلدان المركز الرأسمالية

كما أن تراجع وتدهور الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة ولكل المأجورين والمقصيين في الغرب الرأسمالي خصوصا راجع للسببين ذاتهما لكن معكوسين:

• انتصارات حركات التحرر في بلدان الأطراف وتحرر العديد من البلدان المستعمرة والتراجع النسبي لتحويل فائض القيمة لدول المركز الرأسمالي.

• التراجع النسبي لقوة الطبقة العاملة المنظمة وللأحزاب الشيوعية والاشتراكية (أو انحرافها) لما كان عليه الوضع في العقدين الموالين للحرب العالمية الثانية خصوصا، واستغلال الرأسمال المالي والشركات الاحتكارية ودولها الرأسمالية لهذا التراجع في موازين القوة للهجوم على المكتسبات الاجتماعية للطبقة العاملة والمأجورين عموما.

إن الماركسية تعتبر التفقير مظهر من مظاهر الاستغلال الطبقي ويجب مواجهته اجتماعيا وسياسيا، اجتماعيا بكل أدوات النضال الاجتماعي المعروفة من نقابات مناضلة وتنسيقيات واتحادات وتنظيمات للعمال والفلاحين والكادحين والشباب، وسياسيا من خلال القضاء على جذور الطبقية والاستغلال وحكم البورجوازية في أجهزة الدولة الطبقية.

إن الطبقة العاملة وحلفائها في المنظور الماركسي ليست مهمتها هو تحسين شروط الاستغلال أو النضال ضد التفقير فقط إن مهمة الطبقة العاملة هو الوصول إلى السلطة السياسية وإقامة المجتمع الاشتراكي في طريق القضاء النهائي على الطبقية التي هي أصل الاستغلال وبالتالي التفقير.

في أهمية الجبهة الطبقية الاجتماعية في مواجهة سياسة التفقير في بلادنا:

إن الفقر في بلادنا هو نتيجة سياسة تفقير ممنهج منذ الاستقلال الشكلي سنة 1956 حيث تستحوذ الكتلة الطبقية السائدة التبعية (الطبقة الحاكمة) على خيرات البلاد مسخرة أجهزة الدولة وعنفها والفساد للسيطرة وتجعل الشعب في وضعية الأقنان والمأجورين والكادحين البؤساء المسحوقين.

إن مؤشرات الفقر الكمية كثيرة في بلادنا وتدهور الأوضاع الاجتماعية في الشغل والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية ...ويمكن الحصول عليها بواسطة محركات البحث الإلكترونية، لكن يجب تخليصها من التفسيرات البورجوازية والاقتصادية التقنية، والقيام بتحليل كيفي يبرز أن التفقير له علاقة بغياب الإرادة السياسية للكتلة الطبقية السائدة والنظام المخزني لتقاسم ثروات البلاد، ذلك أن تقاسم الثروات يتطلب ميزان قوة سياسي (حرب المواقع حسب غرامشي) في الساحة النضالية وليس فقط الاستجداء والمرافعات المطلبية. لقد تبين بالملموس أن فراغ الساحة السياسية من النضال الاجتماعي والطبقي يؤدي إلى المزيد من الهجوم على المكتسبات الاجتماعية في حين أن النضال الموحد للطبقة العاملة وللكادحين وبمشاركة كل الفئات والشرائح الاجتماعية المتضررة والرافضة للأوضاع الاجتماعية القائمة يقوي المكاسب ويحصنها خاصة إذا تجاوزت الحركة الاجتماعية المناضلة المنظور الاقتصادوي الضيق للنضال وتصدت لسياسة «فرق تسد» الموروثة عن الأساليب الاستعمارية والتي يستعملها النظام السياسي لتشتيت القوى النقيضة له.

لقد ناضل الشعب المغربي وفي مقدمته الطبقة العاملة والكادحين من أجل تحقيق تحسين أوضاعه الاجتماعية بجميع الوسائل وقدم تضحيات كبيرة من أجل مطلب «الخبز و»الحرية» من خلال الانتفاضات (انتفاضة 1981 و1984 ، و1990...) والحراكات المختلفة (حراك الريف وجرادة 2017) لكن هذه التضحيات لم تمكن الشعب من تحرير طاقاته والذهاب نحو القضاء على الفقر من خلال القضاء على جوهر سياساته الطبقية ، إن عودة النضال كل مرة بأشكال جديدة يؤكد أن السيرورة الثورية (نضال جيل Z الحالي يدخل في هذه السيرورة شريطة توجيهه على أرضية تحررية) تقتضي أن يرتبط النضال الاجتماعي الطبقي بالنضال من أجل الحرية والديمقراطية الشعبية ومواجهة الكتلة الطبقية السائدة والتبعية. وهذا الامر يتطلب باستعجال:

1) بناء جبهة الطبقات الشعبية من خلال توحيد التعبيرات والتنظيمات السياسية والاجتماعية للشعب على أسس وحدوية وعلى أرضية التقدم في إنجاز مهام التحرر من السيطرة الامبريالية والتصهين والنضال من أجل فرض الديمقراطية الشعبية التي تسمح ببناء أرضية صلبة للنضال تتحقق فيها ومن خلالها جدلية النضال الاجتماعي/الطبقي بالنضال السياسي الديمقراطي للشعب.

2) الانتباه إلى أهمية تمفصل نضال «البادية» ب»المدينة» ذلك أن كتلة الطبقات الشعبية محركها الأساس هو تحالف العمال والفلاحين والكادحين في الأحياء الشعبية.

3) أن التقييم الموضوعي والسياسي لتجارب الجبهات القائمة، يتطلب استخلاص الكثير من الدروس ومنها:

– أن «الجبهة الاجتماعية» لم تؤدي الدور السياسي المطلوب رغم المحاولات، مما جعل اختناق الأوضاع الاجتماعية المتراكم لا يجد تعبيره الاجتماعي والسياسي النضالي في الساحة ويدفع الفئات والطبقات المتضررة من تصاعد الافتراس الطبقي الرأسمالي إلى البحث عن منافذ جديدة للنضال غير مترهلة ومن هنا الحراك التعليم ل 2023 وحراك Z الحالي المنتقد للأحزاب والنقابات والتكتلات المطلبية المترهلة.

– أن «الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع» قد وضعت الأرضية الجدية المطلوبة لجماهيرية نضال الطبقات الشعبية ضد التطبيع والتصهين ،وقد بينت الساحة جدية هذا التوجه رغم بعض التقديرات أو الأعطاب التي تناقش ديمقراطيا من داخل الجبهة أو من خارجها ، لكن النضال ضد التطبيع بالقدر الذي هو صراع ضد سياسات الكتلة الطبقية السائدة واختياراتها في استباحة البلاد للصهينة فهو كذلك صراع ضد المصالح الاقتصادية والسياسية للشركات الاحتكارية الإمبريالية والصهيونية الطامعة والبورجوازية المغربية التبعية في استغلال ثروات شعبنا وتكريس الاستبداد والتبعية مما يتطلب الدمج العضوي بين النضال السياسي ضد التطبيع والاستبداد والنضال الاقتصادي والاجتماعي ضد الاستغلال والافتراس والاقصاء والتفقير .

لقد تمكنت هذه الجبهة من دمج كل القوى المناضلة التقدمية والديمقراطية والحية في تركيبتها وتبين بالملموس سدادة ذلك . وهي الأرضية نفسها التي قامت عليها حركة 20 فبراير، والتي من المفروض أن تقوم عليها الجبهة الاجتماعية كذلك لتوفير الشرط الديمقراطي والجماهيري للنضال الاجتماعي ومفصلته مع النضال السياسي من أجل الديمقراطية الشعبية.

2025-10-02

الفقر والفساد والاستبداد: ثالوث مركب لسياسة طبقية واحدة

عبد السلام العسال

ليس الفقر، في بلادنا، ظاهرة طبيعية مرتبطة بشح الموارد الطبيعية كما تدعي الإيديولوجية السائدة وأبواقها الإعلامية والسياسية والثقافية، ولا هو ظاهرة فردية مرتبطة بكسل الأفراد وعدم رغبتهم في دخول سوق الشغل أو بكسلهم في عدم القدرة على الاجتهاد للرفع من دخلهم الفردي ومراكمة الأموال لتحسين أوضاعهم الاجتماعية، بل هو ظاهرة اجتماعية وسياسية تنتجها وتعيد إنتاجها، بشكل ممنهج، سياسات طبقية محددة، مرتبطة أساسا بسيطرة الطبقات السائدة (البرجوازية الوكيلة، وبورجوازية الملاكين الكبار، والبرجوازية العقارية، والبرجوازية البيروقراطية المكونة من كبار الموظفين المدنيين والعسكريين على السواء...) على الاقتصاد واحتكارها للثروة الوطنية وتحكمها في حركة سريان الرأسمال، وهيمنتها على الحقل السياسي والسعي باستمرار لإغلاقه لجهة مصالحها الخاصة، مستعينة في ذلك بقوانينها الرجعية الطبقية، وبنهج أسلوب القمع والبطش اللذَيْن تقوم بهما أجهزة دولتها البوليسية لتأمين سيطرتها ومصالحها بما يراكم الثروة والرأسمال لديها في إطار سياسة المزيد من إغناء الأغنياء والمزيد من تفقير الفقراء، وبهذا المعنى نفهم قولة الرفيق كارل ماركس العظيم «إن تراكم الثروة في قطب من المجتمع، هو في الوقت نفسه تراكم للبؤس، للعناء، للعبودية، للجهل، للتوحش، وللانحطاط الأخلاقي في القطب المقابل، أي في الطبقة التي تنتج منتوجها الخاص باعتباره رأسمالا» (كتاب الرأسمال، الجزء الأول، الفصل 25 «القانون العام للتراكم الرأسمالي»)، وهو الرأسمال الذي تحتكره الطبقات المسيطرة ولا تستفيد منه الطبقة التي تنتجه بعرق جبينها وبسواعدها الخاصة ومجهودها الخاص، نفهم من هذه القولة الشهيرة السديدة التي يؤكد صحتها الواقع الملموس لبلدنا، أن الفقر ليس ظاهرة طبيعية كما يدعي الديماغوجيون الرأسماليون ومثقفوهم الرجعيون، بل هو منتوج طبقي ملموس لسياسة طبقية تراكمية تمتد في الزمان والمكان، تقوم، من جهة، على القمع المباشر وغير المباشر (اعتقالات انتقامية، مضايقات منهجية، محاكمات صورية)، ومن جهة أخرى، على الدعاية الديماغوجية المضللة، عبر وسائل الإعلام العمومية والخاصة وغيرها من وسائل الدعاية الكاذبة (البرامج التعليمية، المؤسسات الدينية، الشعارات الرسمية...)، ومن جهة ثالثة، على الاستغلال المكثف لقوة عمل الطبقة العاملة سواء كانت صناعية أو فلاحية أو خدماتية في ظل قوانين شغل مجحفة تخدم مصالح الباطرونا في غياب أبسط الحقوق، بما في ذلك تلك التي تنص عليها قوانين الشغل على علاتها، ومن جهات أخرى، على نهب الثروة واحتكار المال، والتهرب الضريبي، وتهريب الأموال العمومية للخارج، وخصخصة القطاعات العمومية ومنحها للأغنياء الجشعين، والسيطرة على الماء والأرض بقانون القوة وليس بقوة القانون وخاصة أراضي الجموع والأراضي السلالية، وتشريد قاطنيها والدفع بهم إلى تغذية أحزمة الفقر والبؤس بضواحي المدن الكبيرة منها والصغيرة، والسعي باستمرار لخلق جيش احتياطي لليد العاملة الرخيصة، حيث يعيش الفقيرات والفقراء أوضاعا اجتماعية هشة وصعبة للغاية تجعلهم/ن مستعدين/ات للقبول بالعمل في ظروف أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها تتسم بكل مظاهر العبودية في أقسى صورها وأشكالها (أجر زهيد، ساعات عمل أكثر مما يسمح به القانون، تعامل عنصري من طرف الباطرونا، منع الحق في ممارسة العمل النقابي، الخوف الدائم من شبح الطرد الفردي والجماعي...)، وهو ما يضمن للرأسماليين مالكي وسائل الإنتاج مراكمة الأرباح والثروة عبر مراكمة فائض القيمة بسهولة، مستفيدين في ذلك من القوانين الرجعية التي سنت على مقاس ما تقتضيه مصالحهم، ومن الانحياز الكلي لأجهزة الدولة لفائدتهم (الأجهزة الأمنية والقضائية على الخصوص)، وبهذا التحليل نستطيع أن نفهم لماذا حيثما يوجد غنى فاحش هنا، يوجد، في المقابل، فقر مدقع هناك، ولماذا

كلما تكدست الثروة هنا، تفشى، في المقابل، الفقر والحرمان والتهميش والإقصاء هناك.

وبهذا التحليل نستطيع أن نستخلص أن الفقر في بلدنا إذن، ليس معطى طبيعيا، ولا هو ظاهرة معزولة عن مسبباتها السياسية والاقتصادية والمالية وغيرها، وإنما هو منتوج مباشر لسياسة ممنهجة، ينهجها تكتل طبقي سائد، يجثم، بقوة الحديد والنار، على صدور كادحات وكادحي الشعب المغربي، وهو-أي الفقر-، في إطار هذه السياسية، مرتبط جدليا بكل مظاهر الاستبداد والفساد اللذَيْن يشكلان جزء لا يتجزأ من بنية هذه السياسة الطبقية المعادية، وبهذا التوصيف يترابط، في بنية سياسية واحدة، في ثالوث مركب، كل من الفقر والفساد والاستبداد، بشكل جدلي، بحيث لا يمكن الحديث عن واحد منهم دون استحضار الآخرَيْن في ترابطهما الجدلي معه، وهكذا يشكل كل من الفقر والاستبداد والفساد عملة واحدة بأوجه مختلفة لسياسة طبقية واحدة.

تتحدد العلاقة الجدلية بين كل من الفقر والاستبداد والفساد في إطار معادلة ثلاثية الأبعاد ومتكاملة الأدوار والوظائف؛

- فمن خلال الفقر، الوجه الأكثر بروزا في المعادلة، يتم خلق جيش عرمرم من الكادحين/ات، فيُحْكَم عليهم/ن بالعيش في أوضاع هشة مطبوعة بكل مظاهر الحرمان والتهميش والإقصاء، حيث الشغل مفقود، والخدمات الاجتماعية الصحية والتعليمية والسكنية وغيرها مترهلة، والبنيات التحتية الأساسية الضرورية للحياة الكريمة متآكلة، وهو ما يفتح الباب لانتشار كل الآفات المضرة بالمجتمع (الذعارة، السرقة، اعتراض الطرق، الرشوة، المحسوبية، الزبونية، بيع الأصوات في الانتخابات على شكلياتها...)مما يجعلهم/ن عرضة لأن يكونوا ويكنَّ لقمة سائغة لدى البرجوازية التي تستطيع تشغيلهم/ن لديها في ظروف بشعة وقاسية، ما يساعدها أكثر على المزيد من الاغتناء ومراكمة الأموال عبر مراكمة أكبر لفائض القيمة؛

- ومن خلال الفساد، الوجه الثاني في المعادلة، يتم تحويل المؤسسات (البرلمان والحكومة والغرف المهنية والجماعات الترابية... وغيرها) إلى مجرد غرف للتسجيل، والقوانين إلى مجرد شعارات جوفاء، والدستور إلى مجرد حبر على ورق، والحكام إلى مافيا متحكمة في كل شيء، كما يحول الموارد المالية المستخلصة من جيوب الشعب من موقعها الطبيعي الذي يجب أن تكون، من خلاله وعبره، في خدمة المجتمع إلى الموقع النقيض حيث توجه تحديدا لخدمة مصالح التكتل الطبقي السائد، الذي لا يكتفي بذلك وحسب، بل تمتد يده الطولى للاستيلاء على كل شيء، بدءً من احتكار الثروات الهائلة الموجودة فوق الأرض وتحتها، سواء في البر أو البحر، ووصولا إلى «الفوز» غير المستحق بالمناصب العليا في المؤسسات العمومية وشبه العمومية التي يتم تحويلها إلى بقرات حلوب تنتج الغنى الفاحش لمسيريها، بينما لا يصل منها أي شيء يذكر لباقي مكونات الشعب الكادح، وبالسيطرة على الصفقات التي تصبح خاصة عوض أن تكون عمومية، وب«الظفر» بالمقاعد الانتخابية سواء التشريعية أو المحلية في إطار انتخابات شكلية مخدومة مسبقا على المقاس الذي تحدده أجهزة النظام الضالعة في التزوير وفي صنع الخرائط الحزبية، وهكذا يتكامل الفقر مع الفساد في قتل ونخر الحياة الاجتماعية وتحويلها إلى جحيم تكتوي بناره أغلب الجماهير الشعبية الكادحة؛

- أما الضلع الثالث في المعادلة الذي هو الاستبداد، فهو ذراعها الأقوى، الذي، من خلاله، يتحكم النظام في جميع مفاصل الحياة السياسية، عبر تركيز جميع السلط في يد الملك الذي يسير شؤون البلاد خارج أية مراقبة أو محاسبة يقتضيهما مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، فتصبح المؤسسات السياسية و«السيادية»(الحكومة والبرلمان والقضاء والهيئات الدستورية....) متحكما فيها، وفارغة من أي محتوى، ومفتقدة لأية استقلالية، وغير قادرة على القيام بما يفترض دستوريا أنه يندرج ضمن اختصاصها، وتصبح الأحزاب السياسية المشاركة في اللعبة الانتخابية مجرد ديكورات تؤثث المشهد السياسي /الحزبي، لا هي تتوفر على برامج سياسية ولا هي تستطيع اتخاذ قرارات مستقلة عن أوامر وتعليمات مراكز صناعة القرار الفعلية (المؤسسة الملكية وأذرعها السياسية والاقتصادية والمالية). من هنا يقوم الاستبداد -بما هو تسلط سياسي واحتكار اقتصادي ومالي- بأدوار خطيرة منتجة للفقر ومكرسة للفساد، فهو يضعف المؤسسات ويشل عملها ما يجعلها فاقدة للمصداقية، ويساعد على احتكار الثروة والاقتصاد من طرف طبقات بعينها الممثلة في التكتل الطبقي السائد ومعبره السياسي النظام الملكي، ويعمل على تقوية اقتصاد الريع مع ما يترافق معه من ظواهر المحسوبية والرشوة والزبونية، وما يكرسه، في المقابل، من ظلم وتعسف وإقصاء وتهميش وحرمان من أبسط الحقوق...

هكذا إذن تتكامل أدوار ووظائف كل من الفقر والفساد والاستبداد، كآليات لثالوث مركب، في خلق وتكريس وضع عام طبقي متناقض، يتم في إطاره من جهة إنتاج وإعادة إنتاج الثروة والغنى الفاحش، دون حسيب ولا رقيب، في جهة ما داخل المجتمع هي جهة الطبقات البرجوازية الهجينة السائدة، ومن جهة أخرى في إنتاج وإعادة إنتاج المزيد من الحاجة والفقر في جهة أخرى هي جهة الطبقات الفقيرة، وفي قلبها الطبقة العاملة وعموم الكادحات/ين.

إن هذا الوضع الطبقي العام بما هو منتوج لسياسة طبقية لا وطنية، لا شعبية ولا ديمقراطية، وبما هو إفراز طبيعي من إفرازات الصراع الطبقي في ظل اختلال موازين القوى لصالح التكتل الطبقي السائد، لا يمكنه أن يستمر إلى الأبد، بل إنه قابل للتغيير، الذي لن يكون إلا من صناعة الجماهير الفقيرة التي تعاني، أكثر من غيرها، من ويلاته وكوارثه، غير أن هذه الجماهير لا يمكنها القيام بهذه المهمة التاريخية، إلا إذا كانت مسلحة بوعي طبقي حاد يجعلها قادرة على تحديد عدوها الحقيقي بدقة، ومنظمة بشكل جيد عبر تشكيل مختلف أدواتها النضالية ليس فقط للدفاع الذاتي عن مصالحها وحقوقها، ولكن أيضا من أجل الهجوم النضالي لتحقيق مكتسبات مهمة - سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحقوقيا- على طريق النضال الثوري من أجل التغيير الجدري الشامل الذي لن يتم إلا عن طرق الحزب الثوري المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات، وذلك أمر آخر سيكون موضوع مقال لاحق في هذه الجريدة.

القنيطرة - الرباط،
بتاريخ 2 و3 أكتوبر 2025

ميزانيات الدولة المغربية : إنتاج الفقر وخدمة الرأسمال

المصطفى خياطي

من المفارقات الغريبة التي يتسم بها الاقتصاد المغربي و كذا ميزانيات الدولة، شيئين اثنين :

– أولا هو أن الميزانية في بعض المواسم يتم تحديد خطوطها العريضة قبل حتى ما يتشكل البرلمان و الحكومة مثل ما حدث مثلا في 2021. أي ان مجلس الوزراء المنتهية ولاية حكومته و الذي يتراسه رئيس الدولة هو الذي وضع برنامج الحكومة التي ستنبثق من «الانتخابات» التي ستنظم بعده.

– ثانيا، و في خضم تدبير الأزمة، يتم الإعلان عن فشل ما يسمى نموذج تنموية، و يتم تسطير نموذج تنموي جديد بإملاءات خارجية، يحكم حياة المغاربة حتى سنة 2036، و هذا دون الإعلان الرسمي عن إلغاء البرنامج الحكومي الذي من المفترض أن الحكومة بصدد تنفيذه. و ليس عبثا ان تحدث مثل هذه المفارقات لأن السمة الأساسية للاقتصاد المغربي هي التبعية و خدمة المصالح الاقتصادية و المالية للدول العظمى المتحكمة (فرنسا – اسبانيا – أمريكا – و الكيان الصهيوني و بدرجة أقل بعض دول الخليج العربي). و خدمة الشركات العابرة للقارات و الخدمة الديون تجاه الدوائر المالية الامبريالية.

– و في كل هذا فإن جماهير الشعب المغربي المفقرة هي دائما الضحية و هي من تؤدي فاتورة التبعية و الاستعمار الجديد، حيث لا تنتج هذه الميزانيات و البرامج الرسمية سوى الفقر و التخلف و المراتب الأخيرة في جودة التعليم و التغطية الصحية و التشغيل. و لا بديل أمام الشعب المغربي لتدارك التخلف و الفقر إلا تملك قراره بيده و استرجاع ممتلكاته و التحرر من التبعية و من التخلص من خدام ناهبي ثروات الشعوب و الطبقات الحاكمة و الكتلة الطبقية السائدة. لنعد إلى ميزانية الدولة و نحاول رصد بعض من عيوبها. هناك إذن عدة آليات يمكن من خلالها للميزانية الحكومية المغربية أن تساهم في إنتاج أو استمرار الفقر، رغم أن الهدف المعلن للترويج الإعلامي و الخارج و من أجل تأبيد حالة الانتظارية لدى الشعب المغربي هو عكسه تمامًا.

. ضعف توزيع الثروة والإنفاق غير المتوازن.

الاستثمار في البنى التحتية الكبرى على حساب الخدمات الأساسية: تُوجه استثمارات كبيرة نحو مشاريع ضخمة (طاقات متجددة، ملاعب رياضية، موانئ، طرق سريعة tgv) والتي رغم أهميتها الإستراتيجية، لا تستهدف بشكل مباشر الفئات الأكثر فقرًا في المدى القصير. في المقابل، يعاني القطاعان الحيويان للفقراء، الصحة والتعليم، من نقص مزمن في التمويل و التخريب في أفق التفويت.

· التركيز الجغرافي على المراكز الحضرية: غالبًا ما يتم توجيه الاستثمارات والخدمات نحو المدن الكبرى (الدار البيضاء، الرباط، طنجة)،56٪ من الميزانية، على حساب المناطق القروية والضواحي الفقيرة. هذا يخلق «فجوة تنموية» بين الريف والمدينة، ويُبقي سكان القرى – الذين يشكلون نسبة كبيرة من الفقراء – محرومين من البنى التحتية الأساسية (طرق معبدة، ماء شرب، كهرباء، رعاية صحية، سكن لائق) .

- نظام ضريبي غير عادل:

الاعتماد على الضرائب غير المباشرة: جزء كبير من إيرادات الحكومة يأتي من الضرائب غير المباشرة مثل الضريبة على القيمة المضافة (TVA). هذه الضريبة يتحملها جميع المستهلكين بنفس المعدل، بغض النظر عن دخلهم. بالنسبة للفقراء، الذين ينفقون معظم دخلهم على الاستهلاك الأساسي (غذاء، دواء تعليم)، تشكل هذه الضريبة عبئا أكبر مقارنة بالأثرياء الذين يدخرون جزءًا من دخلهم. هذا يجعل النظام الضريبي تراجعياً و طبقيا و غير عادل في معظم جوانبه.

· ضعف فرض الضرائب على الثروة والدخل المرتفع: في المقابل، هناك صعوبات في تحصيل الضرائب من الدخل المرتفع والثروات (تهرب ضريبي، إعفاءات ريع) ، مما يقلل من الموارد التي يمكن إعادة توزيعها لصالح الفقراء عبر برامج الدعم والخدمات الاجتماعية.

- سياسة الدعم غير المستهدف:

دعم المواد الأساسية (سابقًا): لطالما كانت سياسة دعم السكر والدقيق والوقود مثيرة للجدل. بينما كانت تهدف إلى حماية القوة الشرائية للفقراء، كانت تستفيد منها أيضا جميع شرائح المجتمع، بما فيها الأغنياء و الشركات الكبرى . هذا أدى إلى استنزاف كبير للميزانية دون كفاءة في استهداف المحتاجين حقًا.

· الانتقال إلى التعويض و الدعم المباشر : تحاول الحكومة الآن استبدال الدعم العام ببرامج تستهدف الأسر الفقيرة مباشرة (مثل برنامج «تيسير» للتحويلات النقدية المشروطة). رغم أنه نشوب النواقص و السلوكات المريبة. إلا أن التحدي يكمن في:

· صعوبة تحديد المستفيدين بدقة (هشاشة نظام التسجيل الاجتماعي)، و فساد المسؤولين عنه.

· عدم وصول الدعم لجميع الفقراء المستحقين.

· أن المبالغ المقدمة قد لا تعوض بالكامل ارتفاع تكاليف المعيشة.

- ضعف الاستثمار في القطاعات المنتجة للشغل

· البطالة كأحد أهم أسباب الفقر: رغم النمو الاقتصادي في بعض الأحيان، فإنه لا يولد فرص عمل كافية، خاصة للشباب وحاملي الشهادات و السواعد و الطبقة العاملة.

· ضعف الميزانية المخصصة للتعليم والتدريب: يؤدي ضعف جودة التعليم والتدريب المهني إلى تخريج أفراد غير مؤهلين لسوق العمل، مما يخلق فجوة بين المهارات المطلوبة والمتاحة، ويُبقي الشباب في دوامة البطالة والفقر.

- الفساد وهدر المال العام

· تسرب الموارد: يُعتبر الفساد وهدر المال العام في الصفقات العمومية أو through المحسوبية من العوائق الكبرى. كل درهم يضيع بسبب الفساد هو نقص في الموارد الموجهة لبناء مستشفى أو مدرسة أو مركز صحي في منطقة فقيرة.

· تقويض الثقة في الدولة: يؤدي الفساد إلى تقويض ثقة المواطن في قدرة الحكومة على حل مشاكله، مما يدفع الكثيرين إلى الانسحاب من الاقتصاد الرسمي أو اللجوء إلى المحسوبية، مما يعمق عدم المساواة.

خلاصة القول، فإن، الميزانية المغربية لا «تنتج» إلا الفقر و بشكل متعمد و ممنهج و الخيارات والسياسات الكامنة وراء توزيعها يمكن أن تساهم في:

إدامة الفقر من خلال عدم معالجة أسبابه الهيكلية (كالبطالة وضعف التعليم).

· تعميق عدم المساواة من خلال نظام ضريبي غير عادل وتوزيع غير متوازن للخدمات.

· عدم حماية الفقراء بشكل فعال بسبب عدم كفاءة آليات الدعم والاستهداف.و لا بد من إصلاح ضريبي عادل يخفف العبء عن الفقراء ويزيده على القادرين.

· زيادة الاستثمار في الصحة والتعليم الجيد كمدخل أساسي لكسر حلقة الفقر.

· تحسين استهداف الدعم للوصول إلى المستحقين فعليًا.

· مكافحة الفساد لضمان وصول الموارد إلى أهدافها.

· تبني سياسات اقتصادية تولد فرص عمل لائقة.

هذه إشكالية معقدة، والحكومة المغربية تدركها و لاتعمل على إصلاحها لأنها لا تملك حق تقرير المصير و هي نفسها عبارة عن موظفين كبار لدى أسيادهم داخل الكتلة الطبقية السائدة ، لكن وتيرة ونجاعة هذه الإصلاحات هي محل نقاش مجتمعي واسع، و لن يخلص هذا النقاش إلى مخرجات تنموية حقيقية و مستديمة ما لم يطرح السبيل إلى التخلص من مسببات الفقر الذي ليس قدرا محتوما و لكنه نتاج طبيعة لاديمقراطية و لاوطنية و لاشعبية لنظام قائم، و لن تزول هذه المسببات إلا بتغيير ثوري وطني ديمقراطي شعبي.

الفقعاوي لـ«فلسطين»:

الكلمة مقاومة والخلط بين العدو والمقاوم خيانة مثقّفون فلسطينيُّون يرفضون الاستسلام

الصّمت خيانة والمقاومة وعي جمعيّ

مثقفون فلسطينيون يرفضون الاستسلام: الصمت خيانة والمقاومة وعي جمعي

علي البطة

حذر خمسة مثقفين فلسطينيين من خطورة غياب وعي ثوري قادر على تحويل التوثيق القانوني والإنساني لجرائم الإبادة في غزة إلى فعل مقاوم منظم، مؤكدين أن نقص ردود الفعل يعكس تآكلا عميقا في القدرة الشعبية على المواجهة. التحذير جاء في بيان حمل عنوان: «ضد الإبادة والتجويع والاستسلام: عامان على الإبادة.. المقاومة غاية وهدف»، اعتبر الصمت الجماعي وانهيار الفعاليات التقليدية تعبيرا عن هيمنة المنظومة

الإمبريالية، التي تعيد تشكيل الوعي باتجاه التعايش مع المأساة والقبول بالقتل. ورأى الموقعون، أن تضحيات الشهداء كشفت وحشية المنظومة الإبادية، وأن الرد على هذه الوحشية يجب أن يكون عبر استنهاض طاقات المقاومة، باعتبارها ضرورة وجودية لا خيارا أخلاقيا أو تفضيليا. المقاومة.. السبيل الوحيد للإنقاذ أكد البيان أن صمود المقاومة في غزة ولبنان واليمن يثبت أن المقاومة هي السبيل الوحيد لإنقاذ الإنسانية من مسار كارثي يهدد الوجود، محذرا من الاكتفاء بالتوثيق دون تحويله إلى فعل مقاوم بحجم الجريمة المرتكبة. وأشار إلى تورط مباشر لدول غربية في تمويل الحرب على غزة، إذ تكفلت بنسبة 80% من نفقات العام الأول، مع مساهمتها في العمليات العسكرية والدعم السياسي والإعلامي، إلى جانب التواطؤ العربي والإقليمي. ورأى المثقفون أن هذه الحرب ليست استثناء، بل جزء من مشروع استعماري-إمبريالي أوسع يستهدف شعوب الجنوب، ويستخدم إسرائيل كأداة تنفيذية. وجددوا القول إن الصمت هو تواطؤ، وإن التوثيق دون مقاومة لا يوقف الخطر الوجودي. وأعاد البيان التذكير بنسخته الأولى الصادرة في 11 نيسان/أبريل، بعنوان: «بيان ضد الإبادة والاستسلام: من أجل الأمل والصمود والمقاومة»، التي شكلت قاعدة فكرية لإعادة بناء المشروع الوطني على أساس مقاوم. الكلمة ركيزة الوعي المقاوم من جهته، أكد د.وسام الفقعاوي، أحد الموقعين على البيان، أن الكلمة في زمن الإبادة ليست ترفا فكريا ولا مجرد توثيق، بل فعل مقاوم مباشر، يتقدم الفعل المسلح أحيانا، ويمنحه شرعيته ووعيه. وقال الفقعاوي لصحيفة «فلسطين»، إن الكتابة لا تقتصر على إبراز المعاناة أو الدعوة للتضامن، بل تحمل وظيفة أخلاقية وتحررية تحافظ على الذاكرة، وتؤكد أن للمضطهدين حقا في الصمود والمواجهة، وأن دور المثقف لا يختزل في التعاطف بل في الفعل التأسيسي للمستقبل. ونبه إلى خطابات استسلامية تعيد إنتاج الهزيمة تحت لافتات الواقعية والعقلانية، وتستغل الأزمات المعيشية للناس في غزة لتسفيه المقاومة وشيطنتها، محذرا من انزلاق بعض الأقلام في تبرير الإبادة أو تحميل المقاومة مسؤوليتها. وأوضح أن الكلمة المقاومة تكشف عن المثقف العضوي الذي ينتمي لمشروع التحرر، في مقابل من يسهم، بوعي أو بدونه، في تكريس سرديات العدو، ويدعو للتخلي عن السلاح تحت شعارات مضللة. وأضاف، ما نخوضه ليس معركة السلاح فقط، بل معركة على العقل والوعي. فالمشروع الإمبريالي لا يقتل بالأدوات العسكرية فقط، بل يهشم وعي الشعوب ويخترق خطابها وثقافتها، ويحول الألم إلى استسلام. وشدد الفقعاوي، على أن أسوأ ما نواجهه ليس القتل فقط، بل اغتيال العقل الجمعي وتزييف الوعي. ويتابع «في زمن الإبادة، لا حياد للكلمة، إما أن تكون فعل تحرر، أو تصبح سلاحا بيد الجلاد دون أن تدري».

المصدر / فلسطين أون لاين. غزة

رأي الهدف

من سيوقف العدوان الصهيوني إذاً؟؟

شهد العالم حراكاً سياسياً واسعاً ومكثفاً عشية وأثناء اجتماعات الأمم المتحدة التي تأتي مع الذكرى الثمانين لتأسيسها.

سبق ذلك اجتماع لمجلس الأمن لمناقشة الأوضاع في قطاع غزة، وتم التصويت على مشروع قرار لوقف الحرب، نال موافقة أربع عشرة دولة واصطدم بالفيتو الأمريكي الذي عطل القرار.

انعقد مؤتمر حل الدولتين في نيويورك بدعوة ورعاية فرنسية وسعودية في شهر يوليو/ تموز الماضي، ثم في أيلول على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبغض النظر عن بعض مقرراتها المجافية لكفاح الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، إلا أنهما دعيا إلى وقف الحرب على غزة والاعتراف بالدولة الفلسطينية، طبعاً في ظل مقاطعة أمريكا والكيان الصهيوني لكلا المؤتمرين. انتهى المؤتمر الأخير بإعلان إحدى عشرة دولة اعترافها بدولة فلسطين، منها دول كبرى مثل فرنسا وبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال وكندا وأستراليا..

تلا ذلك اجتماع للرئيس الأمريكي ترامب مع بعض قادة الدول العربية والإسلامية نتج عنه وعود أمريكية كاذبة (مبادرة ترامب) للعمل على وقف إطلاق النار في غزة وإطلاق «الرهائن» الإسرائيليين المحتجزين في غزة دون شروط، إضافة لطمأنة الجميع بعدم تكرار ما حصل من ضربات إسرائيلية للعاصمة ال قطر ية الدوحة في أية دولة من دول المنطقة، المقصود هنا الدول الحليفة أو الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية.

بدأت الأمم جلساتها وتتالت كلمات وخطابات الرؤساء والزعماء والوزراء التي تناولت الكثير من الهموم المحلية والإقليمية لكل بلد والأوضاع الدولية وضرورة الالتزام بالقانون الدولي، أما غزة فقد حظيت بالمكانة المميزة من التضامن، والتأكيد على ضرورة وقف الحرب أو الإبادة ورفع الحصار وتسهيل دخول المساعدات، ووضع حد للقتل والتجويع ورفض التهجير، والتأكيد على حق الفلسطينيين بالعيش بدولة مستقلة وبأمن وكرامة. رغم الإشارة في عدد من الكلمات إلى إدانة عملية السابع من أكتوبر، وما رافقها من «قتل واحتجاز الرهائن الإسرائيليين».

أكد الرئيس الأمريكي ترامب في كلمته المطوّلة التي غلب عليها تعابير الرجل المقرّر والمتحكم بمصير العالم، على رؤيته المنحازة للكيان الصهيوني حول شروط وقف الحرب في غزة، وكذلك حول مستقبل المنطقة والشرق الأوسط، عدا عن القضايا العالمية الأخرى بما في ذلك أوكرانيا.

وتبقى غزة رغم كل ما تعانيه من جرائم قتل ودمار وإبادة جماعية ومحاولات الاقتلاع والتهجير، بعينيها تقاتل وتحاصر المجرم الصهيوني العنصري والفاشي نتنياهو في كل العالم، وتجلى ذلك بحجم الإدانات واللعنات وحجم الاعترافات بالدولة الفلسطينية، ومقاطعة معظم الوفود ورفض سماع كلمته في الأمم المتحدة، ومغادرتهم القاعة لمجرد دخوله لها.

نعم غزة تباد ولكنها تقاتل وتطارد المجرمين أينما كانوا، وأينما حلّوا، دماء غزة تصرخ بالحق الفلسطيني وتحفظه وتعليه لينال تأييد شعوب العالم، والكثير من دوله وحكوماته وبرلمانييه ...

فرضت غزة على بعض زعماء الدول الغربية التأهب وإرسال السفن لنجدة ما يمكن أن يواجهه أبطال وأحرار الأسطول البحري المتضامنين مع أهل غزة والقادمين انتصاراً للحق، وتقديم المساعدات الإغاثية وخرق الحصار الظالم عليهم من قبل مجرمي الحرب الصهاينة.

إن فائض القوة عند الكيان الصهيوني، وضعف قوة الردع يجعلانه يتمادى ويتغول في إجرامه وعدوانه إلى ما هو أبعد من غزة أو الضفة و القدس وتصفية القضية الفلسطينية، ليضرب في الدول العربية لبنان وسوريا واليمن وأبعد، وصولا إلى إيران وتهديد دول أخرى مثل تركيا ومصر، محاولاً فرض الخارطة ومناطق النفوذ التي يريد، والتي تخدم مشروع الهيمنة الصهيونية- الأمريكية ومشروع الشرق الأوسط الكبير.

• من سيردع العدوان والغطرسة الصهيونية إذا؟؟؟

هل يعقل أن يخاطب الرئيس الفلسطيني العالم حول عدالة القضية الفلسطينية، وبنفس الوقت يطالب بتسليم سلاح المقاومة الفلسطينية؟!! ويؤجل ترتيبات البيت الفلسطيني إلى ما بعد وقف العدوان دون أن يتخذ أو يقدم مبادرة لتوحيد الصف الفلسطيني استعداداً للمواجهة وحماية الوجود الفلسطيني، في ظل الدعوة لتحالفات وإقامة أحلاف دفاعية، وتفعيل اتفاقات الدفاع المشترك لمجلس التعاون الخليجي وكثير من الدول، وفي ظل دعوة الرئيس الكولومبي «لتشكيل جيوش لتحرير فلسطين.»

لم يعد أمام الدول العربية إلا خيار واحد هو الدفاع عن سيادة وأمن وكرامة الشعوب العربية، أو على الأقل الدفاع عن الكرامة الوطنية والشخصية لقادة هذه الدول، عدا عن الدور المطلوب بإنقاذ ما تبقى من غزة بل فلسطين، وما تبقى من حياة وأرض وقضية.

نعم آن للفلسطينيين أن يتحدوا، وآن الأوان لتطبيق الاتفاقات الوطنية، والشروع بخطوات ملموسة ملحة للوحدة الوطنية الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية التي يجب أن تضم الكل الوطني، باعتبار ذلك الخيار الملح والأوحد الذي تتطلبه عملية المواجهة وحماية الشعب والأرض والهوية، وقيادة المرحلة الخطيرة الراهنة لوقف حرب الإبادة ومخططات الاستيطان والضم ومحاولات التهجير.

افتتاحية مجلة الهدف الفليطينية العدد (75) (1549)

الصهاينة عذبوا السويدية غريتا تونبرغ بعد اختطافها من أسطول الصمود

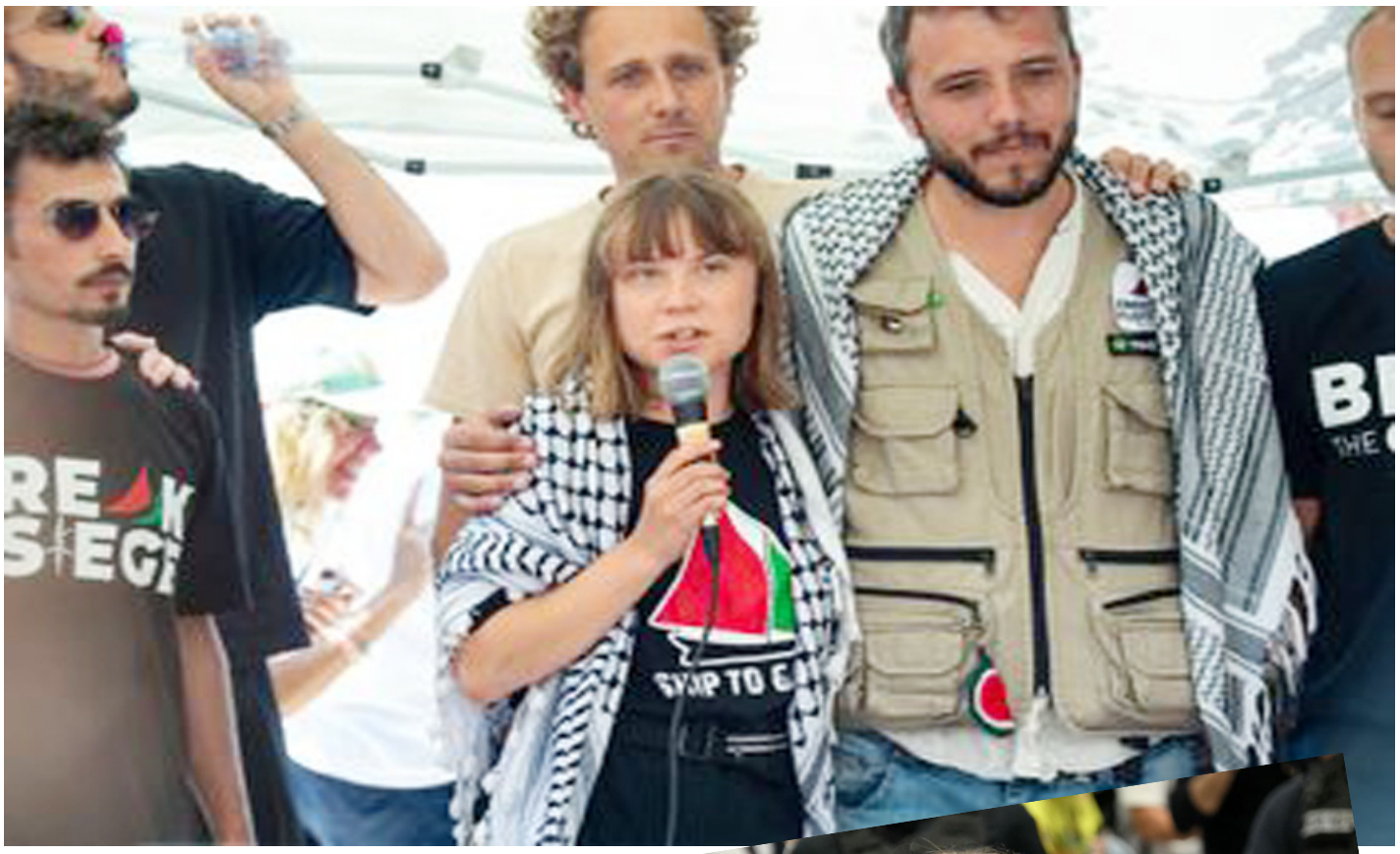

ع.م

تلقى الفريق القانوني شهادات من ناشطين اعتقلوا مع الناشطة البيئية السويدية غريتا ثونبرغ ضمن أسطول الصمود العالمي، أن الصهاينة قاموا بتعذيب غريتا، وسحلوها على الأرض، وأجبروها على تقبيل علم الاحتلال.

فيما افاد الناشط جيليك،ان احد اللقطاء جرّ غريتا ذات 22 سنة من شعرها أمام أعيننا، وضربوها، فعلوا بها كل ما يمكن تخيله، كتحذير للآخرين....

وأبلغت الناشطة غريتا سويديين من السلك الديبلوماسي زاروها رفقة محاميها أنها محتجزة في زنزانة موبوءة ببق الفراش، وأنها تعاني من الجفاف ونقص الطعام والماء، علما انها مريضة وتعاني من اضطراب الوسواس القهري نقص الانتباه وفرط النشاط والصمت الاختياري...

فضلا عن إصابتها بـ»متلازمة أسبرغر» (Asperger syndrome)،وهي اضطراب في النمو العصبي يؤدي إلى صعوبات كبيرة في التفاعل الاجتماعي والتواصل غير اللفظي..

كما تعرض الناشط التونسي وائل نوار لاعتداءات عنيفة من طرف الصهاينة، شملت مناطق مختلفة من جسده،لكنه رفض في المقابل عرضه على طبيب تابع للكيان الصهيوني...

كما أعلن الفريق القانوني المساند لأسطول الصمود بأنّ عناصر شرطة الاحتلال اعتدت بالعنف الشديد على المشارك التونسي مهاب السنوسي عند رفعه علم فلسطين الذي كان يُخفيه بين ثيابه، وترديده مع المشاركين لشعارات تنادي بالحريّة لفلسطين تزامنا مع دخول مجرم الحرب بن غفير إلى ميناء أسدود وبدئه في تهديدهم.

غريتا تونبرغ مناضلة اممية تحدت غطرسة الكيان الصهيوني

من هي هاته المناضلة السويدية التي اختطفتها الأيدي الآثمة للكيان الصهيوني المجرم،من أسطول الصمود لكسر الحصار على غزة ؟ و مارسوا عليها شتى أصناف التعذيب الجسدي و النفسي. مع التذكير انه سبق و تم اختطافها من اسطول مادلين في السابق.

غريتا تونبرغ هي ناشطة سويدية في مجال البيئة وتغير المناخ، أصبحت واحدة من أشهر النشطاء البيئيين في العالم وأحد أكثر الأصوات تأثيرا في دفع قضية المناخ إلى الواجهة العالمية.

بدايتها ونشأتها:

· الميلاد: وُلدت في 3 يناير 2003 في ستوكهولم، السويد.

· الاهتمام المبكر: اهتمت بقضية تغير المناخ في سن مبكرة، وأقنعت عائلتها بتغيير نمط حياتهم لتقليل بصمتهم الكربونية (كالتوقف عن ركوب الطائرات وتناول اللحوم).

· التشخيص: تم تشخيصها بمتلازمة أسبرجر، وهي إحدى طيف التوحد، وهي شيء تعتبره «قوة خارقة» وليس عائقا، وتساعدها على رؤية الأزمة المناخية بشكل أكثر وضوحًا وصرامة.

الشهرة العالمية: «إضراب المدرسة من أجل المناخ»

في أغسطس 2018، وفي سن الـ 15، بدأت غريتا في التغيب عن المدرسة كل يوم جمعة والجلوس أمام مبنى البرلمان السويدي حاملة لافتة كُتب عليها «Skolstrejk för klimatet» (إضراب مدرسي من أجل المناخ).

· الهدف: كان هدفها احتجاجًا على عدم اتخاذ الحكومات إجراءات كافية لمواجهة أزمة تغير المناخ، ومطالبة السياسيين بالسير على اتفاقية باريس للمناخ.

· الانتشار: صورتها وفكرتها انتشرت بسرعة على وسائل التواصل الاجتماعي، مما ألهم طلابًا وشبابًا حول العالم للقيام باحتجاجات مماثلة.

حركة «أيام الجمعة من أجل المستقبل» (Fridays for Future)

نمت احتجاجاتها الفردية لتصبح حركة عالمية عابرة للحدود تُعرف باسم «Fri-days for Future»، حيث يضرب ملايين الطلاب والمتطوعين في جميع أنحاء العالم عن المدرسة أو العمل أيام الجمعة للمطالبة بالعمل المناخي.

أبرز المحطات والخطابات المؤثرة:

اشتهرت غريتا بأسلوبها الصريح والمباشر والواضح في خطاباتها الموجهة لقادة العالم:

1. قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي (2019): وجهت خطابًا قويًا ومليئًا بالعاطفة قال فيه عبارتها الشهيرة: «كيف تجرؤون؟ لقد سرقتم أحلامي وطفولتي بكلماتكم الفارغة.»، منتقدة بذلك وعود الحكومات غير المنجزة.

2. المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس: حثت القادة السياسيين والاقتصاديين على التصرف «كما لو كان منزلكم يحترق، لأنه يحترق».

3. مؤتمر COP26 في غلاسكو: حيث انتقدت مرة أخرى ما وصفته بـ «الثرثرة» و «التمويل الأخضر المغلوط» من قبل الحكومات.

الانتقادات والتحديات:

واجهت غريتا انتقادات من بعض الجهات، تتعلق بـ:

· استغلالها من قبل بعض الجماعات أو الأحزاب السياسية.

· التهجم الشخصي عليها بسبب أسلوبها المباشر أو تشخيصها الطبي.

· اتهامات بعدم الواقعية في بعض مطالبها.

· انتقادات لرحلاتها التي تستخدم فيها القوارب الشراعية عديمة الانبعاثات، بحجة أن طاقمها يحتاج للعودة بالطائرة لاستردادها، مما يخلق انبعاثات غير مباشرة.

الجوائز والتكريمات:

تم تكريمها بعدة جوائز، أبرزها: اختيارها كـ «شخصية العام» من قبل مجلة التايم في عام 2019.

· ترشيحها لجائزة نوبل للسلام لعدة سنوات متتالية (2019، 2020، 2021، 2023).

التأثير والإرث:

بغض النظر عن الآراء المختلفة حولها، لا يمكن إنكار أن غريتا تونبرغ:

· نجحت في جعل قضية تغير المناخ محط اهتمام عالمي وإعلامي غير مسبوق.

· ألهمت جيلاً كاملاً من الشباب للمطالبة بحقهم في مستقبل آمن.

· ضغطت على القادة السياسيين لوضع قضية المناخ على رأس أولوياتهم.

غريتا تونبرغ هي رمز للنشاط الشبابي المناخي، استطاعت من خلال إصرارها وأسلوبها الصادق تحريك الرأي العام العالمي وإشعال حوار لا يمكن تجاهله حول مستقبل الكوكب.

معلومات جمعها مصطفى . خ

جيل Z 212 واحتجاجات الشباب في المغرب:

من الفضاء الرقمي إلى الشارع

يشهد المغرب الان – خريف 2025 – موجة احتجاجية شبابية – جماهيرية واسعة أعادت إلى الساحة السياسية أسئلة جوهرية حول العدالة الاجتماعية، الحقوق الأساسية، تردي الخدمات، والشرعية السياسية للنظام. هذه الحركة التي حملت اسم "جيل Z 212*"، نسبةً إلى رمز الاتصال الدولي للمغرب، لم تولد من فراغ؛ بل جاءت نتيجة تراكم طويل من التهميش، والفقر، وغياب الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم، وانتشار البطالة والفساد. انفجرت الحركة بشكل عفوي بعد حادث مأساوي في مستشفى حسن الثاني بمدينة أغادير، حيث توفيت نساء أثناء الولادة بسبب انعدام الرعاية. تحولت هذه الشرارة إلى انتفاضة اجتماعية امتدت بسرعة إلى مدن كبرى مثل الرباط، والدار البيضاء، وفاس، ومراكش، وتارودانت، وسلا، ووجدة، وسرعان ما أصبحت تعبيرًا عن أزمة شاملة يعيشها جيل كامل من الشباب المغربي، وبالأخص من الطبقات الكادحة.

إن ما ميّز هذا الحراك لم يكن فقط اتساعه وانتشاره الجغرافي، بل أيضًا اعتماده على آليات جديدة في التنظيم والتعبئة انطلقت من الفضاء الرقمي لتنعكس على الواقع الميداني. وهنا تتجلى العلاقة بين التجربة المغربية ومفهوم "اليسار والنضال الإلكتروني"، حيث يلتقي البعد الاجتماعي الملموس مع البعد التكنولوجي والتنظيمي في إنتاج شكل جديد من الفعل السياسي. القوة الجوهرية لهذا النموذج أنه يستعيد مفهوم السياسة من أيدي النخب القديمة ويعيده إلى الشارع وإلى الشباب. ويؤكد دائمًا أن التكنولوجيا ليست محايدة؛ بل هي أداة هيمنة في يد الرأسمالية والأنظمة الاستبدادية، لكنها في الوقت ذاته يمكن أن تتحول إلى أداة تحرر إذا ما وظفت بشكل يساري تقدمي ومنظم. ما حدث في المغرب يعكس هذه الإمكانية، فقد استطاع الشباب عبر وسائل بسيطة أن يبنوا فضاءً رقميا عامًا بديلًا وحرًا يعبّرون فيه عن رفضهم للاستبداد، والفساد، والظلم، وتهميش حياتهم اليومية. لقد تحولت الفيديوهات القصيرة، والميمات، والنقاشات الرقمية إلى أدوات حقيقية للتعبئة السياسية والتنظيم ولإنتاج وعي جماهيري نقدي، بعيدًا عن الإعلام الرسمي الذي سعى إلى تشويه الحراك وحصره في أعمال عنف وتخريب.

رزكار عقراوي

1. التنظيم الشبكي الرقمي للشباب يتجاوز آليات التنظيم التقليدية ويخلق فضاءً نضاليا يساريًا جديدًا

ما يميز هذه الحركة ليس فقط مطالبها العادلة التي تركزت حول تحسين الصحة والتعليم وتوفير فرص العمل ومحاسبة الفساد والعدالة الاجتماعية، بل الأهم هو شكلها التنظيمي الإلكتروني–الرقمي وأدواتها التي تجسد بدقة أفكار اليسار الإلكتروني. فقد جرى تنظيمها إلى حد كبير خارج الأطر التقليدية للأحزاب والنقابات التي ضعف تواصلها مع الأجيال الجديدة لأسباب عديدة، وتحولت في نظر الكثير من الشباب والشابات إلى هياكل بيروقراطية جامدة لم تعد قادرة على التعبير عن هموم الناس. في المقابل، فتح الفضاء الرقمي آفاقا جديدة لتنظيم مختلف كليًا، قائم على المرونة والسرعة والانفتاح. تحولت المنصات مثل تيك توك وإنستغرام وفيسبوك إلى أدوات للتعبئة والتحشيد، كما تحولت خوادم ديسكورد إلى ما يشبه "مراكز شعبية رقمية" للنقاش، والتخطيط، واتخاذ القرار بشكل جماعي وأفقي.

هذا النمط التنظيمي الجديد يعبّر عن تجاوز جوهري لمفهوم القيادة الفردية أو الهرمية والمركزية الصارمة. لم يعد هناك زعيم أو لجان قيادية هرمية تتحكم في مجرى الأحداث، بل مجموعات شبكية أفقية، كل منها يتخذ قراراته الميدانية بشكل مستقل ضمن أهداف عامة مشتركة. هذه اللامركزية لم تكن علامة ضعف، وانما مصدر قوة، لأنها جعلت من الصعب على السلطة والاجهزة الامنية اختراق الحركة أو استهدافها بقيادة واحدة. فحتى مع إغلاق حسابات أو اعتقال ناشطين وناشطات، ظلت الحركة قادرة على إعادة إنتاج نفسها وتوسيع مساحتها التنظيمية. هذه القدرة على البقاء والتجدد تعكس الروح الحقيقية للتنظيم والحراك الالكتروني–الرقمي، حيث التنظيم ليس مجرد جهاز جامد بل شبكة حية قابلة للتوسع والتحول وفق الظروف.

البنية الشبكية سمحت للحركة بالانتشار السريع والسهل على مستوى جغرافي واسع، من المدن الكبرى إلى المناطق الطرفية، كما مكنتها من تجاوز القمع الميداني والرقابة

الرقمية. فقد حاولت السلطة مرارًا إغلاق الحسابات أو حجب المحتوى أو استهداف المنسقين، لكن الطبيعة اللامركزية جعلت تلك المحاولات محدودة الأثر. ففي اللحظة التي يُغلق فيها حساب، يظهر حساب جديد، وفي اللحظة التي يُكسر فيها رابط تنظيمي، تفتح قنوات بديلة. هذه الديناميكية تضع السلطة أمام معضلة حقيقية، لأنها تواجه "سيرورة تنظيمية جماهيرية" بشكل جديد يصعب التحكم بها، وليس تنظيمًا تقليديًا يمكن تفكيكه باعتقال قياداته.

التنظيم الشبكي الرقمي هو شكل جديد من الثقافة السياسية والتنظيم السائد بين الشباب والشابات اليوم. فالنقاشات التي دارت على خوادم ديسكورد لم تقتصر على الشعارات أو الخطط الميدانية، وانما تحولت إلى فضاء تعليمي متبادل، حيث يشارك الشباب تجاربهم، يناقشون الاستراتيجيات، وينسجون لغة مشتركة للنضال. بهذا المعنى، الفضاء الرقمي كان وسيلة للتواصل، وتحول إلى "مدرسة يسارية جماعية متعددة المنابر" تنتج وعيًا سياسيًا جديدًا يتجاوز وصاية الأحزاب التقليدية وخطاب النخب المثقفة. إن ما نشهده هنا هو ولادة فعلية لفضاء يساري جديد، ينهض من الأسفل، من المبادرات الذاتية، من العمل الجماعي، ويستند إلى التكنولوجيا كأداة تحررية بدل أن تبقى أداة للهيمنة في ظل سيطرة الشركات الرأسمالية الرقمية والدول الاستبدادية.

يمكن القول إن التنظيم الشبكي الرقمي الذي أبدعه الشباب المغربي هو التعبير العملي عن مقولة اليسار الإلكتروني بأن الفضاء الرقمي قد أصبح اليوم ساحة مهمة للصراع الطبقي. وكما أن المصانع والمزارع والمكاتب هي ساحة المواجهة الأساسية بين رأس المال والعمل، أصبح الإنترنت اليوم المصنع الجديد المكمّل لإنتاج الوعي ولتنظيم المقاومة. الفرق أن هذا المصنع الجديد ليس ماديًا محصورًا في جدران، بل فضاء مفتوح متحرك، تتسع فيه دوائر النقاش، وتولد فيه المبادرات بسهولة كبيرة. ويمنحها طابعًا عالميًا وأمميًا، لأنه يكسر الحدود الوطنية ويخلق إمكانيات للتواصل والتنسيق بين حركات متباعدة جغرافيًا لكنها متشابهة في الجوهر.

إذا ما قارنا الحراك المغربي بتجارب أخرى في المنطقة، نجد أن له طابعًا مميزًا. ففي تونس مثلًا استُخدمت المنصات الرقمية منذ 2011 في التعبئة، لكن بشكل أولي. وفي لبنان 2019 تحولت واتساب وتلغرام إلى أدوات محورية في تنظيم المظاهرات. بينما في المغرب 2025، شهدنا دخول جيل كامل لا يعرف السياسة إلا عبر الرقمنة ويعتبر الفضاء الرقمي امتدادًا طبيعيًا لحياته. هذا ما يجعل حراك "جيل زد 212" أول انتفاضة رقمية بالكامل تقريبًا في دول العالم العربي، ويؤكد أن مستقبل النضال اليساري لن يكون ممكنا دون استيعاب هذه التحولات وتوظيفها بشكل فاعل، من خلال بناء أمميات يسارية رقمية وبدائل تكنولوجية تقدمية تتجاوز الحدود الوطنية وتنسق وتربط بين التجارب في كافة أنحاء العالم.

2. المطالب المرفوعة تعكس جوهر اليسار الحي القائم على العدالة الاجتماعية وحاجات الجماهير

ما يثير الانتباه في تجربة الشباب المغربي أن المطالب التي رفعوها في الشارع والفضاء الرقمي، رغم بساطتها المباشرة، تحمل مضمونًا يساريًا عميقًا رغم عدم انتماء معظمهم الى أي تنظيمات سياسية، وقد أدرك هؤلاء الشباب، بوعي أو بحدس سياسي جماعي، أن قوة أي حركة تحررية تكمن في بناء أرضيات مشتركة. لم ينشغلوا بالجدالات والصراعات الفكرية والنخبوية. فرغم اهمية هذه الجدلات في تطوير اليسار فكريا، فأنها استنزفت وشتت قوى اليسار لعقود، بين مدارس فكرية وأيديولوجيات متناحرة وتفاصيل نظرية، بل تجاوزوا هذا التعب الفكري وأعادوا البوصلة إلى ما يهم الجماهير الكادحة فعلا، والانطلاق من الواقع على الارض نحو النظريات وليس العكس، اليسار هنا لا يُقاس بمن يرفع الشعارات الماركسية أو يكتب حول أو يكرر السياسات الاشتراكية نظريًا فقط، بل بمن يساهم عمليًا ونظريا وفي ارض الواقع في تغيير حياة الجماهير الكادحة نحو الأفضل، في الصحة والتعليم والعمل والكرامة والحقوق والعدالة..... الخ، ويؤثر في مسار نضالهم اليومي وان كان بخطوات محدودة وبشكل تدريجي.

فالمطالب التي صاغوها تدور حول تحسين التعليم العمومي، ضمان الرعاية الصحية المجانية والفعالة، توفير فرص عمل تضمن الكرامة الإنسانية، محاربة الفساد، وتحقيق

العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد. هذه المطالب تمثل جوهر الفكر اليساري الحي، لأنها تضع الظلم والصراع الطبقي واحتياجات الناس اليومية في المركز والانطلاق منها.

3. القمع الميداني والرقمي يكشف آليات السيطرة الحديثة ولكنه يعزز وعي المقاومة الرقمية

لم تكن الحركة الشبابية في المغرب مجرد موجة احتجاجية سلمية تُواجه بخطاب سياسي أو وعود إصلاحية، بل جرى التعامل معها من أول لحظة كتهديد وجودي للنظام، وهو ما انعكس في القمع الميداني القاسي الذي واجهه الشباب. قوات الأمن استخدمت الرصاص الحي في بعض المناطق، خصوصًا في القليعة قرب أغادير حيث سقط شهداء برصاص الدرك، إضافة إلى الغاز المسيل للدموع، والضرب بالهراوات، والملاحقات الليلية، واعتقال المئات بينهم نسبة عالية من القاصرين. هذا القمع لم يكن رد فعل منفلتا بل سياسة مدروسة تهدف إلى ترهيب جيل بأكمله، وكسر إرادته قبل أن يترسخ وعيه التنظيمي. ترافق القمع الميداني مع أسلوب ممنهج لعزل المناطق المشتعلة، عبر حواجز أمنية وتطويق للأحياء الشعبية، وقطع طرقات لمنع انتقال المتظاهرين بين المدن. تم استخدام الاعتقال الجماعي كأداة لتفريغ الشوارع. لكن الأهم أن السلطة ركزت على استهداف الشباب والقاصرين، لأنهم كانوا العمود الفقري للحركة، وهو ما يكشف إدراكها أن الخطر الحقيقي يأتي من هذا الجيل الجديد الذي لا يهاب الشارع ويملك أدوات تنظيم رقمية عصية على الاحتواء.

هذا الوجه الخشن من القمع الميداني تزامن مع الوجه الناعم الرقمي. الاعتقال الرقمي، والاغتيال الرقمي كلها آليات موازية استهدفت الفضاء الإلكتروني للحركة. تم حذف حسابات وحجب محتوى وتقييد الوصول إلى النقاشات الجماعية في محاولة لعزل الشارع عن الفضاء الرقمي الذي يغذيه. وهكذا رأينا كيف أصبحت السلطة تمارس "القمع المزدوج"، في الشارع عبر الهراوة والرصاص، وفي الشبكة عبر الخوارزميات وحجب المنصات.

لكن ما لم تتوقعه السلطة أن هذا القمع، بدلا من أن يوقف الحراك، عزز وعي المقاومة الرقمية والميدانية معًا. ففي الشارع، ابتكر الشباب أشكالا جديدة للتجمع مثل المظاهرات الليلية المتنقلة، والاعتماد على مجموعات صغيرة بدل المسيرات الكبرى، واستخدام الأحياء كفضاءات للاحتجاج المحلي. هذا التكتيك جعل من الصعب على الشرطة القضاء على الحركة دفعة واحدة، وفتح إمكانيات للتنظيم القاعدي المحلي. وفي الفضاء الرقمي، انتقل النقاش بسرعة من الحسابات المحجوبة إلى حسابات بديلة ومنصات أكثر أمانا، مع انتشار استخدام VPN والتشفير.

القمع الميداني كشف حدود النظام الاستبدادي، لأنه لم يعد يواجه فقط كتلة غاضبة بل جيلا رقميا قادرًا على التكيف. ومع كل محاولة قمع، كان الشباب يعيدون إنتاج تنظيمهم بشكل أكثر مرونة، ويطورون وعيًا بأن الصراع مع الدولة ليس جزئيًا بل شامل، يطال الجسد في الشارع والوعي في الشبكة. وهنا يظهر جوهر ما يسميه اليسار الإلكتروني بـ"المعركة الطبقية الرقمية"، حيث أدوات القمع الحديثة تلتقي مع الأدوات الكلاسيكية.

لقد أصبح واضحًا أن السيطرة على الشارع لا يمكن فصلها عن السيطرة على الفضاء الرقمي، وأن الدولة حين تسقط الرصاص على الأجساد فإنها في الوقت نفسه تسقط الحجب على الحسابات. لكن المقاومة أيضا تتطور في الاتجاهين: في الشارع بتوسيع التكتيكات الميدانية الشعبية، وفي الشبكة بابتكار أدوات حماية وتنظيم بديلة. هذا التفاعل بين الميدان والرقمي هو الذي يفتح أفقًا حقيقيًا لليسار الإلكتروني كي يطوّر مشروعًا أمميًا لتحرير الإنسان والتكنولوجيا في آن واحد. هذه القدرة على تجاوز القمع الرقمي تعكس وعيًا سياسيًا متزايدًا بضرورة السيطرة على الأدوات وبناء أدوات تكنولوجية يسارية تقدمية بديلة، وعدم تركها بالكامل بيد الشركات الرأسمالية الاحتكارية والدول الاستبدادية.

4. تحويل الطاقة الشبابية العفوية إلى مشروع تحرري جذري منظم

رغم قوة هذا النموذج، تظل التحديات كبيرة. غياب التنسيق المركزي قد يتحول إلى نقطة ضعف إذا لم تتبلور رؤية استراتيجية طويلة الأمد. والأهم أن المطالب الجزئية تحتاج إلى ربط بأفق تحرري شامل حتى لا تبقى الحركة في دائرة الإصلاحات. هنا تبرز ضرورة وجود اليسار الأرضي – الإلكتروني منظمًا كتيار فكري وتنظيمي يعمل على تحويل الطاقة العفوية إلى مشروع سياسي تحرري يجمع بين النضال الرقمي والميداني على الأرض، ويربط بين المطالب المباشرة والرؤية الاشتراكية الجذرية، ويستند إلى أرضيات مشتركة تتسع للجميع وتبني تحالفات واسعة من أجل التغيير الجذري.

هذا الحراك الشبابي والجماهيري يعكس بوضوح روح اليسار المتفتح الذي يرفض الانعزال داخل النخب الفكرية ويعمل على فتح منابر متعددة للنقاش والعمل المشترك. في فضاءات النقاش الرقمي لم يكن هناك وصي أيديولوجي ولا بناء هرمي مفرط، بل كانت هناك نقاشات حرة، وأصوات متعددة، وحرية في طرح الأفكار. غير أن ما كان يثبت ويستمر ويترجم إلى فعل سياسي هو تلك النقاط التي تلامس حياة الناس. هنا يتجسد المعنى الحقيقي للديمقراطية القاعدية التشاركية، حيث يصبح التنظيم الجماعي أداة لتوحيد الجهود حول ما يخدم الجماهير، لا حول ما يُرضي النخب المثقفة. إن هذا التوجه يفتح أمام اليسار فرصة تاريخية لتجديد نفسه، شرط أن يتخلى عن نزعة الاحتكار الفكري وعن ثقافة الانقسام التي شلته طويلا.

فالشباب والشابات أرسلوا رسالة واضحة: لن ننتظر حلولا من فوق، ولن ننشغل بخلافات عقيمة، بل سنبني عملنا على القضايا التي تهم حياة الناس اليومية. هذا الوعي العملي الجدلي هو ما يمنح الحركة قوتها ويجعلها قادرة على الانتشار والتمدد. فشغيلات وشغيلة اليد والفكر لا يعنيها كثيرًا ما إذا كان النص المرجعي هو ماركس أو لينين أو تروتسكي أو ماو أو غيرهم من المفكرين رغم دورهم و مكانتهم التأريخية العظيمة في الفكر الانساني، بقدر ما يعنيها أن تجد مستشفى مجهزا، مدرسة محترمة، فرصة عمل، مساواة، وكرامة في حياتها اليومية بعيدا عن الفساد و الاستبداد... الخ. هذه هي النقاط المشتركة التي شكلت أرضية الالتقاء، وهي التي يمكن أن تتحول إلى قاعدة لليسار كي يبني مشروعًا تحرريًا جذريًا يتجاوز الوضع الحالي ويستعيد دوره كأداة للتغيير نحو التحرر الاشتراكي.

... لكن ما لم تتوقعه السلطة أن هذا القمع، بدلا من أن يوقف الحراك، عزز وعي المقاومة الرقمية والميدانية معًا. ففي الشارع، ابتكر الشباب أشكالا جديدة للتجمع مثل المظاهرات الليلية المتنقلة، والاعتماد على مجموعات صغيرة بدل المسيرات الكبرى، واستخدام الأحياء كفضاءات للاحتجاج المحلي. هذا التكتيك جعل من الصعب على الشرطة القضاء على الحركة دفعة واحدة، وفتح إمكانيات للتنظيم القاعدي المحلي. وفي الفضاء الرقمي، انتقل النقاش بسرعة من الحسابات المحجوبة إلى حسابات بديلة ومنصات أكثر أمانا، مع انتشار استخدام VPN والتشفير.

5. من الشبكة إلى الشارع... آفاق يسار متجدد

من المهم التأكيد أن اليسار الإلكتروني لا يطرح نفسه كبديل عن قوى اليسار التاريخية أو عن التجارب التنظيمية التي راكمت نضالات هائلة في كافة المجالات عبر عقود. بل هو استمرار وتطوير لها ومكمل لها، ويضيف بعدًا جديدًا إلى الأدوات السياسية والتنظيمية والفكرية التي يستخدمها اليسار في معركته الطويلة والمعقدة ضد الرأسمالية والاستبداد. ما يميزه أنه يستجيب لواقع جديد تشكل بفعل الثورة الرقمية، حيث توسعت أدوات الصراع لتشمل الفضاء الرقمي، والمنصات، والشبكات التي باتت تتحكم بالوعي الجماهيري وتحدد مسار النقاشات العمومية.

إذن هو لا يلغي دور الأحزاب اليسارية والنقابات والحركات الاجتماعية القائمة، بل يدعوها إلى التطوير والتجديد، إلى إدخال البعد الرقمي في استراتيجياتها التنظيمية والسياسية، وإلى تجاوز الجمود البيروقراطي والانغلاق الأيديولوجي. إن التحدي الذي يواجه قوى اليسار اليوم ليس فقط في مواجهة الرأسمالية التقليدية وانظمة الاستبداد، بل في مواجهة الرأسمالية الرقمية التي أعادت إنتاج السيطرة الطبقية بأشكال أكثر نعومة وخفاء، عبر البيانات والخوارزميات والرقابة الرقمية الشاملة.

إن ما أبدعه الشباب في المغرب يمثل دعوة صريحة ومُلحة لكافة قوى اليسار. لم يعد التنظيم السياسي خيارًا أحاديَّ الاتجاه؛ بل يجب أن يكون متعدد المنابر، مفتوحًا، مرنًا، وشفافًا يستفيد ويتعامل بذكاء مع أدوات العصر الرقمي. هذه الرؤية المكمّلة لا تعني التخلي عن الهياكل الكلاسيكية التي راكمت تاريخًا من النضال الطبقي، بل تتطلب إعادة بنائها بشكل أفقي ومرن لتكون أقرب إلى الجماهير وقادرة على التفاعل السريع، خاصة مع الأجيال الجديدة. تجربة الشباب المغربي مثال حي من خلال ابتكار تنظيمات رقمية شبكية فعالة، لكن هذا لا يلغي الحاجة الملحة إلى أطر سياسية وتنظيمية ونقابية قادرة على حماية هذه الطاقات، وتوجيه الاحتجاجات، وتحويلها إلى مكتسبات دائمة.

هذا يقتضي تحقيق التكامل الجدلي بين القديم والجديد: بين النضال الميداني والزخم الرقمي، وبين الخبرة التاريخية لليسار والجرأة والمرونة التي يجلبها الجيل الرقمي. هذه الجدلية بين الاستمرار والتجديد هي ما قد يمنح الحركة اليسارية اليوم إمكانية النهوض من جديد، محليًا في دول الجنوب وعالميًا بشكل عام. لذا، فإن اليسار الإلكتروني هو دعوة إلى تجديد المشروع اليساري بأكمله؛ عبر تطوير وتحديث أدواته التنظيمية، والسياسية، والفكرية، والرقمية، والتقنية، وغيرها، والعمل المشترك والتحالفات وفق نقاط الالتقاء الجوهرية. كما يشدد على ضرورة تعزيز الدور القيادي للشباب داخل تنظيمات اليسار، بما يضمن تجديد الدماء الفكرية والتنظيمية وفتح المجال أمام طاقاتهم الإبداعية والمتجددة لتكون في صلب القرار والعمل النضالي. وتعزيز علاقة اليسار بحياة الجماهير الكادحة والأجيال الشابة في زمن الهيمنة الرأسمالية والاستبداد. فالمستقبل ينتمي إلى اليسار الذي يستوعب أن ساحة الصراع الطبقي اليوم تمتد من أعماق الشارع إلى أبعد نقطة في الفضاء الرقمي. لقد أثبت حراك جيل زد 212 أن العلاقة بين القوى اليسارية والأجيال الشابة لا يمكن أن تتطور وتترسخ إلا بدمج النضال الميداني على الارض مع أدوات التنظيم الرقمي وأشكال جديدة من التنظيم والخطاب السياسي. وهو درس ليس للرفاق والرفيقات الاعزة في القوى اليسارية والتقدمية في المغرب فقط، بل لليسار العالمي كله.

كل التضامن مع الشابات والشباب والجماهير الكادحة في المغرب، الذين يواجهون القمع والتهميش بوعي وشجاعة، ويناضلون من أجل حياة كريمة وعدالة اجتماعية حقيقية. وكل التضامن مع القوى اليسارية والتقدمية والنقابية والحقوقية المغربية، التي تقف في صف الجماهير، وتدافع عن حقوقهم وعن حرية التنظيم والتعبير، وعن قيم العدالة والمساواة.

أفق لسردية مغايرة نضال عبد العال:

رواية اكتملت بالشهادة

أحمد علي هلال(*)

كيف لنا أن نلتقط ذاكرة ذلك المتعدد، صاحب الرحلة والحكايات الملونة، أن نقف في دروبها الشاقة وأن نحتفظ ولوقت بعيد بما قاله فدائي الثقافة، ولعل هذا التركيب ما ينفك على أن يكون تورية دالة على الروائي والمناضل والشهيد نضال عبد العال، باستحقاق كل الأسماء المثقف المشتبك جسداً ووعياً وكلمة، وهو من أدرك أن الكلمة هي مكون في بنيان معماري عماده الوعي أولاً، ولتتدفق السرديات مجدولة الحكايات، وليصب مجراها في أذن التاريخ، إذن ثمة علاقة جدلية بين الفدائي والكلمة، ذلك إرث مديد تلقفناه في رصدنا لسيرورة التاريخ الفلسطيني، وتعبيرات الهوية الفلسطينية، لكن نضالا بجدارة الأسماء والأفعال، جهر بسردياته الأربع منذ (ازدحام، مسلة آدم المفقودة، سرد آخر، والسلك النحاسي)، ليضعنا أمام مدونة جمع أجزاءها بصبر وأناة، مدونة ترسم ظلال التراجيديا الفلسطينية، بل الملحمة الفلسطينية الكبرى، بحيوات شخوص من لحم ودم ومدن ومخيمات ومحكيات عن الإنسان وجدلية علاقته بالوطن، وكيف يصبح الإنسان ذاته هو الوطن، سنجد معادلاً لذلك -على الأقل- في روايته (السلك النحاسي)، ببحثه الدؤوب عن ما يتصادى في كينونة المرأة نظير الوطن، ورؤية في الحوامل الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، ناسه وحكاياته الآسرة وذاكرته الممتدة أقصى اللغة وبوح المتاح منها، ذلك أن دلالة السلك النحاسي سنجدها في تعبير الروائي (بوصفه الأضعف والأرفع في الدارة الكهربائية والذي سيتلقى الصعقة فينقطع، لتنفصل الدارة ولا تؤدي إلى احتراق الشبكة كلها)، ولعله يضيف سؤالا شاقاً في سياق روايته عن إحدى بطلاته (نادرة): (لماذا ترضى أن تكون في هذه الوضعية إنها دائماً بانتظار صعقة كي تحترق وتتفحم... هل هو دور بطولة، تحترقين لكي تمنعي انفجاراً).

ولعل الروائي هنا في توريته الذكية يشي بمحمولات فكره، عن الحرية والتعدد ونجاة الأوطان، وعن البطولة في الأزمنة الرجيمة، ذلك المشغول بقضيته حد التماهي، ليذهب في إثر تدوينها على النحو الذي يجهر فيه في غير رواية، عن التنقيب في ذاكرة الأجداد، (في طين أرضنا) بحثاً عن مسلة كنعانية مفقودة، وذلك ما يتصل بنزوعه الطليق لأن يكثف سرده أكثر، وليذهب في إثر الأساطير والمرويات والحكايات الشعبية، راوياً طليقاً عما يشكل الهوية ومم تتكون هذه الهوية التي تضارع الغزاة لتنجو كما ينجو متخيل نضال عبد العال، المجازي/ الواقعي، في سردياته المشتهاة ليعيد سردية القضية إلى أبجديتها الأولى، منذ التحم الفدائي بأرضه ومنذ أن التحم المثقف بحبره، وما بين مرايا الحبر/ الدم، يكتب نضال تلك الحكايات الشهية، واضعاً التاريخ والوعي بوصفهما مرايا لتأمل أبعاد تلك الرحلة السردية التي لونها بثراء المحكي الروائي وتعدد متونه، وليشعل أسئلة الما بعد في ذاكرة التلقي، حكايات مترعة بالدهشة والاكتشاف، وتعدد مرايا التأويل لذلك الزمن الفلسطيني، حينما يسرده الروائي بفطنة روحه سطراً كثيفاً ينضاف إلى السردية الفلسطينية الكبرى، التي تتعاضد فيها حقيقتان هما الوعي والاستشراف.

ذلك أن دالة هذه الحقائق التي يعيد الروائي بثها، هو وعي الروائي ذاته بالمصير وبالخلاص، وهذا ما يشكل معنى المعنى في روايات ليست عابرة، بل تتواتر ظلال دلالاتها في غير أزمنة من أجل أن يصبح التجاوز سمة تحيلنا إليها أكوانه الروائية، بكل ما انطوت عليه من فطنة الروائي الذي يولم للحكاية، لكنه يشتق منها ما يعني متلقيه بدءاً من عمارة الوجدان، وليس انتهاءً بالقدرة على تأسيس ما يتراكم من أفعال قادمة، إذن هي سردية مثقف يتخطى بوعي ناجز كل المتعاليات التي طاولت إنسانه وقضيته، وبهذا المعنى فإن ما يتبقى هو خطاب المعرفة المكينة، والذي يفتح في الآفاق متسعاً لحضورات كثيفة، للتاريخ الفلسطيني المعاصر وتأسيساً على ما سبقه من تواريخ مؤسسة، يصبح فيها الوطن أكثر من نشيد خلاص، ويصبح فيها للإنسان ذلك الدور الباعث على الأمل، ولعلنا في خريطة السردية الفلسطينية وبالمعنى التاريخي، سنتأمل ما أنجزه الروائي نضال عبد العال في تعضيده لتلك السياقات المتلاحمة في نسيج ثنائية الوطني/ الجمالي، إذ هما معاً من يتآزران في وحدة عضوية ليميزا صنيع الروائي الأقرب إلى مشروع تنكبه ومضى فيه ليرسم أفقاً مغايراً في الاستلهام والنزوع إلى مفهوم البطل، ليس المجرد وليس صاحب الفكرة الفلسفية، بقدر ما هو الضمير الجمعي لشعب مكافح محارب، وذلك لا بشكل ابتعاداً عما خطته السردية الفلسطينية الكبرى بل تأليفاً آخر لأجزاء مكوناتها البنيوية والتاريخية المشبعة بأسئلة الذات والوطن وجدلية العلاقة بينهما، وأكثر من ذلك لعلنا نعثر أيضاً في مضاء محكيه الروائي، على سؤال كينونة الروح الإنسانية، بل أسئلتها الخالدة المشبعة بزمنها الفلسطيني والعربي ما يحيلنا مجدداً إلى رؤية تراجيديا الصراع بمستوياته وطبقاته، إذ يقف نضال عبد العال روائياً على أرض المعرفة بوصفها (سيرورة لا بداية لها ولا نهاية)، تماماً كشأن روايته الأخيرة (السلك النحاسي)، التي شاء أن يؤولها قارئ افتراضي أو مثالي أو عام، وقوفاً على خصوصيتها وفرادتها الأسلوبية، وهذا ما يحيلنا أكثر إلى هويته الثقافية الواسعة المشتبكة مع التزامه الوطني، لينتج جسارة الكلمات ونبل المعنى، وليعيد تشكيل -هذا الوعي- تشكيلاً معرفياً حامله الرؤيا، كما جهر بها في روايته (مسلة آدم المفقودة)، في تجاوز صراع الهويات والصدام الذي يهشم ومعادله التمسك بالهوية الفلسطينية.

وما بين السؤال الوطني كما السؤال الجمالي، تتواتر محكيات رواياته لتشكل في منظور القراءة الفاحصة كوناً دلالياً، سيعني علاقة المثقف بمنتجه، وبمعنى آخر كيف تكون الكتابة شاهدة لشهيد محتمل، سيظل في ذاكرة الرواية الفلسطينية الراهنة، مشروعاً اكتمل بالشهادة، فهو الرواية السارد والمسرود عنه أبعد من متخيل وأقرب إلى حقيقة مكتفية في زمن استثنائي جدد مقولة المثقف المشتبك حد التماهي، لتكتمل في أفق التاريخ صيرورة ناجزة لأولئك المثقفين المشتبكين المتوزعين على غير زمن مفتوح بالدلالة والإنجاز.

نشر في مجلة الهدف (75) (1549)

نموت معا لنولد معا

نورالدين موعابيد

نموت معا، لنولد معا.. وحين نعيد تأثيث العالم، نعبّئ ما راكمه المخيال الشعبيّ الخلاق من النضالات النفيسة، التي قاومت محاولات الاحتواء البئيسة.. نشتم بلا مواربة انبعاث تضحيات التجارب الماضية، ونبارك من(بفتح الميم) «منتصب القامة يمشي، مرفوع الهامة يمشي».. ديدنه أن يقاوم، ولا يساوم.. وكلما أوغل القمعُ وتواتر القهَر، اتسعت فضاءات حتمية النصر، وتبدت ظلال أيك التحرر وارفة تعد بأنخاب جديدة، تباركُ»»أهل الطموح»» كأنها فرس جموح، لا تؤجر دماءها و لا تنوح..وإنما هي في العلياء تستهويها القمم، فلا تستمرئ السفوح.. وإذا خذلتك-يا صاحبي -جوقة الفلاح، فغيّرالمقامات، وعبّئ ألحانا أخرى سابحة في السماوات.. لا حوب ولا تثريب إن أطلت حربك على العسف، بلا أدنى هوادة.. فقد يزهد الإنسان في الأشياء جميعها عدا حقوقه الأساس (ح.في الكرامة، ح. في الحرية، ح.في العدالة الاجتماعية..)، ولذلك فإن الشهامة تدعو على الآذان بالصمم إن هي استساغت الشعر السالب، نظير قول ابن عبد ربه:

««ألا إنما الدنيا نضارة أيكة

إذا اخضر منها جانب جف جانب ««

لأنه قول،تشيدته الرئيسة (بفتح السين) الروح المستسلمة، المسلمة، المحجمة عن خوض الصراع، ولاسيما بعده الطبقيّ، محرّك التاريخ مذ جنينيته: ظهور ملكية وسائل الإنتاج الخاصة، كما أبدع في تصوير ما يدعم هذا المنحى صلاح أبو سيف حين أخرج فيلمه «البداية»(1986)، ألم يقل Marx:»ليس التاريخ سوى تاريخ صراع الطبقات»؟!، بل إنه صراع يوضح مقولة Marx الثمينة، الأخرى»»إن الوجود الاجتماعيّ هو الذي يحدد الوعي، وليس الوعي هو الذي يحدد الوجود الاجتماعيّ.»»والواقع أن الطبقات المسحوقة المستميتة في نضالها، هي عصب الوجود، ولن تخسر إلا القيود، فطوبى لها الصمود، سبيل الخلود، ومرحى بأرضها الولود. وهي أرض طهرتها نضالات عموم الكادحين مما قاله «»غيفارا»» Guevara عن الماسكين ب: القلم، والبندقية، والسلطة، والإدارة، والإعلام، وهم بالترتيب: الحمار، المجرم الخائن، الفاسد، المنافق..هؤلاء هم ممثلو الديستوبيا المجتمعية، «»الحاذقون»»، صُنّاع الألم، الذين يُجهزون على إنسانية الإنسان، فلا يُبقون ولا يذرون إلا مصالحهم الطبقية الداخلية والخارجية. يقول كمال خير بك(المعروف بأنه شاعر بدرجة مواطن)، في أحد نصوصه:

««الطريق1-
ذهبت، وكان الطريق
رفيقا حزينا
يسير ورائي
وحين وصلت سمعت الطريق
ينوح و يصرخ تحت حذائي.
الطريق2-
مشيت، وكان الطريق
صديقا أمينا
فأودعته قدمي
وحين تعبت...جلست، و نمت
فقام الطريق
وسار علي««

شتنبر 2025

الحكيم العزيز

عبداللطيف صردي

يا غالي النفس سعيت صوب النصر
ماهالك خطب أو قبر في قفر
غدوت ضياء في ليل سرمدي عربدة الخنوع كالبدر
صرت في الابحار لنجدة فلسطين كل شروق تقدم أخبارا وسط النفر
لم تكن بحلال التلاع مخافة بل صرت الى الأمام بين أمواج
عاتية في الصدر
يارفيق الدرب حملت قضايا الكون و وصرخت في المظالم ولقنتنا العبر#
يا حكيما لم يعييك التطواف وعانقت المنية في بغداد### وبيروث وغزة ولان طوعا لك الدهر
وهذه خيام الحوز تشرئب لطلعتك البهية في لحظات هبوب العواصف وندف الثلج وقدوم المطر
لم تعد ابهة بمعسول القول او الوعود والنشرات السريعة تنوء بقساوة الحر والقر
تتطلع بأسى لملاعب سطعت أنوارها كناطحات سحاب كغدر
فتحت بمشرط ورم العلة لمصحات تورمت من جيوب المرضى وذويهم مفضية لشلل او قبر
ما سعيت لمغانم يوما و هي طوع بنانك طوال العمر
وزنازن الصهيونية ستركع وتنحني وليست قدر.

امينة جبار :

لا سبيل أمام الشعب وفئاته المتضررة والضحايا إلا النضال ومزيد من الصمود والمقاومة

تقديم

تستضيف الجريدة في حوار هذا الأسبوع، المناضلة الفلاحة الكادحة مينة جبار. ضيفة عددنا هاته تنتمي لعائلة فقيرة مارست الفلاحة فوق أرض ببادية بنسليمان منذ اواسط القرن الماضي. وبالتالي ووفق ما كانت تجري عليه العادة إبان الاستعمار، كانت تسكن في الأرض التي تزاول فيها نشاطها المعيشي. ولم تكن عائلة جبار لوحدها من يعاني من الاستغلال الاستعماري فوق أرض مغربية، بل كانت معها عائلات أخرى في نفس البادية ببن سليمان، بل كانت هناك عائلات أخرى مثل عائلة سرحان و...

لكن مع رحيل الباطرون المُستعمر، ظلت العائلات التي خضعت للاستغلال طيلة 60 سنة قاطنة فوق الأرض التي عاشت فيها وترعرع فيها أبناؤها إلى أن حل بهم مُستعمِر من صنف آخر يتجلى في المافيات العقارية التي سخرت كل الإمكانيات الإدارية والقضائية لطرد هذه العائلات من سكناها وأرضها.

ضيفتنا لهذا العدد ناضلت وعانت في دفاعها عن حق عائلتها وعائلات أخرى من الاعتقال ثلاث مرات. وتنتمي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بفرع المحمدية وعضوة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بفرع بن سليمان.

الرفيقة مينة جبار، مرحبا بكِ ضيفة على جريدة النهج الديمقراطي، وشكرا لكِ على تلبية الدعوة.

■ في البداية نريد للقارئ الكريم أن يعرف من هي مينة جبار. ثم إن المتتبعين صاروا يعلمون أنك وعائلتكو عائلات أخرَى تعانون مَنذ مدة من جشع المافيات العقارية الافتراسية في بادية بنسليمان. كيف بدأت إذن معركتكم هاته ؟

● **تحياتي لقراءة الجريدة وتحية عالية لطاقمها التحريري.**

أنا مينة جبار أقطن وعائلتي بمنطقة بسابس الشرقية بضواحي مدينة بنسليمان.

نخوض نضالنا من أجل أرض كان أبي يشتغل فيها لمدة 60 سنة. فجأة حل عندنا أناس استغلاليون بغية طردنا وإفراغنا بغرض السطو على هذه الأرض، رغم أننا نملك الوثائق والمستندات، ورغم أن هذه الأرض تعود ملكيتها للدولة بعد خروج المستعمر وان هؤلاء الناس الغرباء لا أحقية لهم فيها وتملكها وأخذها. ولهذا فإننا سنواصل نضالنا على هذه الأرض التي تعود أحقية تملكها لأمي بالحيازة.

■ ما فتئت الطبقة المسيطرة تصيغ وتخرج بمخططات تفقيرية ضدا على مصالح أبناء الشعب. كيف يمكن تدبير صمودكم من أجل استرجاع الحقوق والمكتسبات؟

● **أقول وأؤكد من موقعي كامرأة كادحة أنه لا سبيل أمام الشعب وفئاته المتضررة والضحايا إلا النضال ومزيد من الصمود والمقاومة، وعلى فئتنا الحضور كباقي فئات الشعب الضحية في مختلف الوقفات الاحتجاجية وحضور التجمعات والندوات واللقاءات داخل المقرات من أجل تنظيم وتأطير النضال في الشارع وتعبئة المحتجين على عدم التراجع، وكسر حاجز الخوف من تواجد القوات القمعية المخزنية. وكذلك من أجل التهييء والتعبئة للمؤازرة والدعم في حال كانت هناك اعتقالات في صفوفنا وبلغ الأمر بالنسبة لنا كعائلات إلى الشهادة. المهم لن نصمت ولن نتراجع عن المطالبة والدفاع عن حقنا وأرضنا، لأنه قد نتعرض لأي مكروه في خضم نضالنا : الاعتقال ، الضرب،..... الخ لأنه دون النضال لن نبلغ أهدافنا وحقوقنا المكتسبة.**

■ ما هي مسؤولية القوى الديمقراطية والتنظيمات السياسية والحقوقية لمواجهة ظلم هؤلاء؟

● **نتمنى وننتظر من السياسيين والحقوقيين الديمقراطيين أن يدعموننا ويؤازروننا باستمرار، وألا يتركوا هذه الملفات تطول وتعرف التماطل والتمطيط لأنه عندما يطول أمد القضية والملف، يصبح الأمر خطيرا حيث يلجأ المخزن إلى الاعتقالات وشتى أنواع التضييق لدفع الناس ذوي الحقوق إلى التنازل عن حقوقهم. ولهذا فمهمة المناضلين الحقوقيين هي التحلي باليقظة والاستمرار في مؤازرتنا ومواكبتنا ومرافقتنا في تحركاتنا النضالية والإدارية عندما نتوجه لطرق بعض الأبواب من أجل المرافعة التي هي دور الحقوقيين.**

لا ينبغي إذن أن تتجاوز معالجة الملف مدة زمنية معينة، لأنه لا ينبغي أن يتسرب اليأس إلى داخلنا ويصيبنا الإحباط.

وهنا أعطي مثلا بملف عائلة الرفيق سرحان، فهذا يتطلب منا جميعا الدعم والمساندة لأن أمه مريضة وابوه كذلك مريض من تداعيات قضية السطو على أرضهم والتهديد بالتشرد من أرض عاشوا فوقها طويلا. إذن بمعيتنا، على الحقوقيين أن يتواجدوا بشكل موحد وألا يصابوا بالملل والإحباط الذي يريد الطغاة زرعه، بل يجب أن يكونوا مثالا للصمود من أجل حسن تتبع ملفنا في تفاصيله وتطوراته.

أقول وأؤكد من موقعي كامرأة كادحة أنه لا سبيل أمام الشعب وفئاته المتضررة والضحايا إلا النضال ومزيد من الصمود والمقاومة، وعلى فئتنا الحضور كباقي فئات الشعب الضحية في مختلف الوقفات الاحتجاجية وحضور التجمعات والندوات واللقاءات داخل المقرات من أجل تنظيم وتأطير النضال في الشارع وتعبئة المحتجين على عدم التراجع، وكسر حاجز الخوف من تواجد القوات القمعية المخزنية.

■ ارتباطا دائما بملفكم ومسألة ضحايا الافتراس الرأسمالي ببادية بنسليمان، وعلاقة بانتمائك لحزب النهج الديمقراطي العمالي ،كيف كان الالتحاق؟

● **كنت في البداية عضوة منخرطة في فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ببنسليمان، لكن بعدما التحقت بفرع حزب النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية تغيرت عدة اشياء، كما تغيرت نبرة الجميع حين مواجهتي أو مقابلتي. وفي الحقيقة إنهم يضربون ألف حساب لحزب النهج الديمقراطي العمالي. من جانب آخر فالنضال الحقوقي وحده ومن داخل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وحده لا يكفي للنضال على أرضية ملف مثل ملفنا. مثلا كنا قد نظمنا سلسلة وقفات واعتصامات، لكن تغطيتها بشكل مكثف وذي حمولة تمت عندما قام مناضلون النهج الديمقراطي العمالي بتغطية الحدث على مستوى جريدتكم وفي في المواقع الرسمية للحزب وعلى صفحات المناضلين، حيث اطلع عليها الكثير من القراء والمشاهدين.**

خلاصة القول، أنا اخترت طواعية الانتماء لحزب النهج الديمقراطي العمالي، لأنه حزب يتبنى قضايانا وتطلعاتنا ونضالاتنا ويؤازرنا ويواكب معاركنا بكل آلياته وأدواته الإعلامية والتنظيمية. وأتمنى أن تكون هناك التحاقات جديدة لانه حزب يعبر عن آمالنا وقضايانا.. ولهذا فأنا أوجه له الشكر الجزيل والعرفان.

ثورة الهامش واقتحام المدن: حين ينفجر المكبوت الاجتماعي

ابوعلي

ما يجري اليوم في شوارع الجنوب، ولا سيما في أكادير ومحيطها، ليس مجرد احتجاج عابر أو حراك اجتماعي محدود الأفق كما يحاول إعلام السلطة تصويره، بل هو انتقال نوعي نحو شكل جديد من المواجهة يقترب من مفهوم الانتفاضة الشعبية. هذه الانتفاضة تستحضر في وجداننا ما حدث في سنوات 1981 و1984 و1990 حين هزت فاس والدار البيضاء ومدن الشمال والريف بأمواج الغضب، وسقط الشهداء على مذبح الخبز والكرامة. التاريخ يعود ولكن في سياق أشد قسوة، إذ تراكمت أزمات التهميش والفقر وانسداد الأفق، وغابت كل الوسائط التي كان يمكن أن تؤطر الغضب وتمنحه معنى سياسيا واضحا.

الذين خرجوا إلى الشوارع اليوم ليسوا فقط شباب «جيل Z» الذين أطلقوا الشرارة الأولى. هؤلاء كانوا الشرارة ثم تراجعوا إلى الوراء، تاركين المكان لطبقات مسحوقة، مهمشة، حُشرت على الهامش لعقود طويلة. الجماهير التي اقتحمت المدن ليست تلك التي اعتادت حضور المهرجانات أو الوقوف في طوابير الوعود الانتخابية الكاذبة، بل هي «جيش الهامش»، المهمشون الذين لم يعودوا يجدون ما يخسرونه، فقرروا اقتحام المراكز الحضرية وإعلان تمردهم المباشر على كل الأوهام.

هذه الحركة الاجتماعية الجديدة تجمع بين خصائص الانتفاضة الحضرية من جهة، وبين زحف الهامش على المدن من جهة أخرى. إنها ليست انتفاضة خبز فقط، ولا انتفاضة مطلبية محدودة، بل صرخة جماعية ضد منظومة اجتماعية خانقة. لقد آن أوان الاعتراف بأن سياسات الدولة النيوليبرالية، الممزوجة بالفساد المفضوح والتحالف بين الرأسمال الريعي والسلطة، دفعت المجتمع إلى حافة الانفجار. فالمسألة لم تعد تتعلق بزيادة سعر مادة أساسية أو تجميد الأجور، بل تتعلق بوجود الناس ذاته، بكرامتهم، بحدهم الأدنى للعيش.

هؤلاء الذين يقتحمون المدن اليوم يشبهون أولئك الذين خرجوا في 81 و84، لكنهم أشد مرارة لأنهم ولدوا ونشأوا في ظل عقود من الوعود الفارغة. الدولة التي كانت تقول «ننتظر ثمار النمو» تحولت إلى آلة لامتصاص خيرات البلاد وتوزيعها بين نفس الدوائر الضيقة. النخب التي تدعي تمثيل الشعب تآكلت وفقدت مصداقيتها، وأحزاب المعارضة تحولت إلى ديكور بائس داخل مسرحية سياسية فقدت كل معنى. في هذا الفراغ السياسي ولدت ثورة الهامش.

منهج التحليل الماركسي يعلمنا أن كل بنية اجتماعية تحمل في أحشائها تناقضاتها المدمرة. المغرب اليوم يعيش هذه اللحظة: تناقض بين أقلية راكمت ثروات فاحشة عبر الريع، والفساد، والصفقات المشبوهة، وبين أغلبية مسحوقة محرومة من أبسط حقوقها في الصحة والتعليم والشغل والسكن. حين تصل هذه التناقضات إلى حدها الأقصى، ينفجر الصراع الطبقي في شكل انتفاضات عفوية قد تتحول إلى ثورات إذا وجدت التنظيم الثوري الواعي. وما نعيشه اليوم هو تعبير عن هذا الانفجار.

المهمشون الذين يقتحمون شوارع أكادير اليوم ليسوا «غوغاء» كما يصفهم إعلام المخزن، بل هم الوجه الحقيقي لمغرب الظل، مغرب القرى المحاصرة بالعطش، مغرب الشباب العاطل الذي يبيع أحلامه على قوارب الموت، مغرب النساء اللواتي يشتغلن خادمات بأجور مهينة، مغرب «العمال الأشباح» في الضيعات والورشات بدون حقوق. هؤلاء جميعاً وجدوا أنفسهم اليوم في قلب المدن يرفعون صرخة واحدة: كفى من الظلم.

لكن خطورة اللحظة تكمن في أن الأمور لن تهدأ الآن. لقد دخلنا مرحلة جديدة ستترك تداعيات سياسية عميقة. لن تستطيع الدولة بعد اليوم أن تسوق خطاب التهدئة، ولا أن تختبئ وراء شعارات المونديال أو الوعود الاستثمارية الفارغة. الشرعية اهتزت، والثقة تبخرت، والهوة بين الحاكمين والمحكومين اتسعت إلى أقصى حد.

في كل انتفاضة تاريخية بالمغرب، حاول النظام أن يلتف على الغضب بالقمع أو بالوعود، لكن القمع يولد مقاومة، والوعود تتحول إلى خديعة مكشوفة. هذه المرة يبدو أن الشعب تجاوز الخطاب الرسمي كله. لم يعد يصدق أحدا، ولم يعد ينتظر شيئا من الدولة ولا من المعارضة. حتى الشباب الذين بدأوا الاحتجاج انسحبوا، تاركين الساحة للهامش الثائر، كأنهم يعلنون أن دورهم اقتصر على إشعال النار، وأن الباقي مهمة جيل آخر أكثر شراسة.

إننا نعيش اليوم لحظة تاريخية لا تشبه ما قبلها. ثورة الهامش وهي تقتحم المدن تضع الجميع أمام مسؤولياتهم: الدولة التي بنت مشروعيتها على «الاستقرار» تواجه انهيار هذا الاستقرار، النخب السياسية التي بنت شرعيتها على «التمثيل» تواجه إفلاساً شاملاً، واليسار الذي إدعى الانحياز للمقهورين يجد نفسه مطالبا بأن يستعيد المبادرة أو يندثر.

منهجية التحليل النقدي تفرض أن نسمي الأشياء بأسمائها: ما يجري ليس مجرد اضطرابات بل هو تمرين على الثورة، وليس مجرد غضب شعبي بل بداية انهيار جدار الصمت. الهامش الذي كان يصرخ من بعيد، جاء اليوم إلى قلب المدن، إلى الساحات، إلى الشوارع، ليقول: «نحن هنا، لن نصمت بعد الآن».

اليسار الراديكالي مطالب اليوم بأن يكون صوت هذا الهامش، أن يمنحه وعيا سياسيا يقيه من الانزلاق إلى العدمية أو التخريب الأعمى. فالثورة بدون وعي تتحول إلى فوضى، والانتفاضة بدون أفق تتحول إلى مجرد موجة غضب. التحدي اليوم هو تحويل هذا الغضب إلى قوة سياسية قادرة على فرض التغيير، على إعادة توزيع الثروة، وعلى كنس دولة الريع والفساد.

إن ما يحدث في أكادير اليوم ليس نهاية الطريق، بل بدايته. إنها الشرارة التي قد تمتد إلى مدن أخرى، إنها البوابة نحو مرحلة جديدة من الصراع الاجتماعي في المغرب. ما بعد هذه الإنتفاضة لن يكون كما قبلها. لقد دخلنا زمناً جديداً، زمن ثورة الهامش، زمن اقتحام المدن، زمن الحقيقة العارية التي لا تغطيها كل الأكاذيب الرسمية.

في 3 اكتوبر 2025

حدث الأسبوع

جيل Z، حلقة أخرى في سلسلة مراكمة النضال الشعبي

عبد السلام العسال

جيل بعد جيل، يستمر تراكم النضال الشعبي من أجل التغيير الشامل، بقيادة شباب واع ومسؤول، يعرف كيف يصوغ مطالبه، وكيف يحدد الجهات التي يخاطبها، وكيف يرسم الطرق النضالية الملائمة التي يفرض بها إيقاع نضالاته الميدانية في الساحات والميادين، لا يبالي بما يتعرض له من قمع وبطش واعتقالات ومحاكمات صورية، لأنه مؤمن ومقتنع بشرعية نضاله وعدالة قضيته، ومدرك للتضحيات المنتظرة منه من أجل فرض مطالبه.

لقد عرف التاريخ النضالي لشعبنا، العديد من الانتفاضات والحرامات الشعبية التي قادها الشباب بصفة خاصة، من بينها على سبيل الذكر، انتفاضة الريف 1958/1959، انتفاضة 23 مارس 1965، ثورة 3 مارس 1973، انتفاضة 20 يونيو 1981، انتفاضة 19/20 يناير 1984، انتفاضة 14 دجنبر 1990، حراك سيدي إفني 2008، السيرورة الثورية لحركة 20 فبراير 2011، حراك بوعرفة 2011/2012، حراك الريف 2016/2017، حراك جرادة 2018، حراك فجيج مارس 2021... وآخرا وليس أخيرا انتفاضة جيل « Z212»، التي اندلعت شرارتها يوم السبت 27 شتنبر 2025، والتي ما زالت نضالاتها مستمرة إلى حد كتابة هذه المقالة.

وإذا كان القاسم المشترك لكل هذه الانتفاضات والحراكات هو بروز الشباب (شبانا وشابات) كقوة مؤطرة ومحرّكة لها، تربى أغلبها في أحضان أحزاب سياسية يسارية ووطنية وفي جمعيات مدنية مناضلة، وتمرس داخل دور الشباب والمخيمات الجماعية ووسط صفوف التلاميذ والطلبة...، فإن ما يميز جيل Z، هو أنه جيل صغير السن من مواليد ما بين سنتي 1997 و2012، تعلم السياسة وتفاعل معها داخل وسائط التواصل الاجتماعي، فمن داخل العالم الرقمي الافتراضي خرج إلى الساحات بشكل منظم حاملا ومرددا شعارات اجتماعية قوية وواضحة لا تهمه وحده كفئة اجتماعية لها خصوصياتها، وإنما تهم الشعب المغربي ككل، وخاصة طبقاته الكادحة والفقيرة، وتركزت هذه الشعارات حول مطالب إصلاح قطاع الصحة العمومية وإصلاح التعليم العمومي ومحاربة الفساد، ثم بدأت هذه الشعارات تتسع وتتنوع لتشمل المطالبة بالحرية والكرامة والعدالة، ولتتوج بمطلب سياسي واضح هو إسقاط حكومة أخنوش ورفض أي تعامل (حوارات، لقاءات..) مع هذه الحكومة التي اعتبروها فاقدة للشرعية والمشروعية.

لقد شكل هذا الجيل صدمة قوية للدولة المخزنية التي كانت تراهن باستمرار على خلق جيل من الضباع كما قال الفقيد محمد جسوس ذات يوم، جيل طوطو والسلكوط، جيل السيلسيون والقرقوبي والحشيش ومختلف أنواع المخدرات، غير أن رهان الدولة تبخر بظهور جيل Z، الذي أكد على أنه جيل واع، مسؤول، مسيس، ديمقراطي، شجاع، متمرد، طموح، ينشد التغيير الشامل، اكتسح الساحات لفرض مطالبه الي هي مطالب الشعب المغربي ككل.

غير أن النظام المخزني، عوض أن يرسل إشارات إيجابية ومطمئنة للشباب المنتفض من أجل امتصاص درجات الغضب المرتفعة السقف، لجأ وكعادته إلى نهج أسلوب القمع والاستفزازات والاعتقالات العشوائية التي طالت العديد من الشباب، بمن فيهم طلبة جامعيون، وموظفون وأجراء ومعطلون وتلاميذ، جزء منهم قاصرون لا يتجاوز سنهم 10 إلى 14 سنة، متوهما أن هذا الأسلوب سيرعب ويرهب الشباب ويضع حدا لحركتهم الاحتجاجية التي كانت سلمية بكل المقاييس، إلا أن أسلوب القمع هذا، على العكس من ذلك، لم يفلح في إسكات صوت الشباب، وإخماد حركتهم، بل ساهم في تأجيج الأوضاع أكثر، وتسبب بشكل مباشر في تحويل النضال السلمي، في بعض المناطق، إلى احتجاج عنيف كرد فعل مباشر على استفزازات واعتداءات الأجهزة القمعية التي مارست العديد من أشكال البطش (الصفع، السحل، السب، الشتم، الاختطاف، الاعتقال..) في صفوف شباب مسالم يرفع مطالب اجتماعية ملموسة وبسيطة.

وفي قراءة لما يجري حاليا في جل مدن وقرى المغرب من احتجاجات شبابية عارمة، ومن خلال متابعة النقاشات اليومية الجارية بين الشباب عبر تطبيق «ديسكورد» فإن كل المؤشرات تبين أن هذه الاحتجاجات ستستمر وتتمدد أكثر فأكثر، خاصة وأن الهدف الأساسي الإجرائي الذي أصبح يؤطر هذه الاحتجاجات هو رحيل أخنوش وإسقاط حكومته، والتوجه مباشرة إلى الملك لتقديم الأجوبة والحلول التي يناضل الشباب من أجلها، من غير ذلك فإن احتجاجات الشباب ستظل مفتوحة على كافة الاحتمالات بما في ذلك احتمال استحضار تجربة شعب النيبال الأخيرة.

إن هذا الوضع المرشح للمزيد من الانفجار يفرض على الهيئات الديمقراطية والحية استجماع قواها ورص صفوفها في إطار جبهة ميدانية موحدة، ليس فقط لمسايرة نضالات جيل Z، وإنما أيضا للمساهمة في تأطيرها وتقويتها والدفع بها لخلخلة ميزان القوى وتحويله لصالح نضالات شعبنا بما يسهم في تثويره وتصليبه وتقويته من أجل تحقيق التغيير الجذري الشامل.

ابن أحمد بتاريخ 06 أكتوبر 2025

الجبهة الشعبية: رد حركة حماس على المقترح الأمريكي وطني ومسؤول ويفتح الطريق أمام إنهاء العدوان

– تؤكد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن رد حركة حماس على المقترح الأمريكي وطني ومسؤول ويفتح الطريق أمام إنهاء العدوان، والمهمّ الآن هو التزام الاحتلال بوقف العدوان وتنفيذ مراحل الاتفاق، بما يُمهّد لتهيئة الظروف نحو وقف شامل للعدوان وانسحاب كامل، وكسر الحصار بشكل تام، وصولاً إلى مسار سياسيٍّ فلسطينيٍّ واضح المعالم يحميّ حقوق شعبنا.

– تحمّل الجبهة الإدارة الأمريكية كامل المسؤولية عن أي خروقات أو محاولات تعطيل يقوم بها مجرم الحرب بنيامين نتنياهو، لأن صمت واشنطن أو تراخيها يُعدّ تغطية وتشجيعاً على الانتهاك.

– تذكّر الجبهة بأنّ القضايا السياسية والوطنية يقررها الكلّ الوطني الفلسطيني وفقاً للثوابت الوطنية. ولذلك، فإنّ معالجة جميع المسائل السياسية والوطنية العالقة يجب أن تتمّ عبر قرار وطني موحّد لأجل وقف العدوان عن شعبنا بشكل كامل، وإعادة حقوق شعبنا، ويُحمّل المجتمع الدولي مسؤولياته عن تطبيق قراراته المتمثلة في إقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة وحقّ شعبنا في العودة وتقرير المصير، وضمان حق شعبنا في المقاومة والتصدي لمخططات الاحتلال بكل الأشكال المشروعة.

– – مع ترحيب الجبهة بالخطوات المصرية والعربية والإسلامية، والجهود المبذولة في ترتيبات اليوم التالي وتثبيت وقف إطلاق النار، وترتيب البيت الفلسطيني، والدعوة إلى حوار وطني شامل، فإنها تجدّد دعوتها إلى عقد لقاء وطني فلسطيني عاجل لمناقشة جميع القضايا الوطنية والسياسية، والردّ عليها بموقف فلسطيني موحّد، بما يفضي إلى منع فصل غزة أو التفرد بالضفة، وبما يضمن تشكيل إدارة فلسطينية خالصة وبرعاية عربية، بعيداً عن أيّ وصاية دولية تُفرض على شعبنا.

– ختاما، تشدّد الجبهة على ضرورة استمرار الحراك العالمي لمواصلة الضغط على الطرفين «الأمريكي والإسرائيلي» لضمان تنفيذ الاتفاق وعدم الانقلاب عليه في أي مرحلة من مراحله، وصولاً إلى تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واستمرار مقاطعة ومحاصرة ونزع شرعية الاحتلال على جميع المستويات.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي
-4تشرين الأول / أكتوبر 2025